

مشاريع قرارات اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية

1. مشروع قرار حول إجراءات تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا
2. مشروع قرار حول التكامل الآسيوي عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3. مشروع قرار حول التعاون في مجال العدالة الصحية في آسيا
4. مشروع قرار حول البرلمانين الآسيويين ضد الفساد
5. مشروع قرار حول النساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية
6. مشروع قرار حول تعزيز الحوار والوثام بين أتباع أديان العالم
7. مشروع قرار حول التعاون القانوني والتشريعي في محاربة تهريب المواد الثقافية في آسيا
8. مشروع قرار حول التعاون الفعال في محاربة الإتجار غير المشروع بالمخدرات في آسيا
9. مشروع قرار حول المساعدة الإنسانية للجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق والجمهورية اليمنية
وغزة وميانمار التي هي على حافة الكارثة الإنسانية (مؤجل)
10. مشروع قرار حول حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا (مؤجل)
11. مشروع قرار حول تعزيز تنشئة الأطفال والشباب المتميزة في سبيل مجتمع مستدام في آسيا
12. مشروع قرار حول مجتمع المسنين في آسيا
13. مشروع قرار حول التنمية البشرية في آسيا
14. مشروع قرار بشأن التعاون السياحي في آسيا (جديد: إيران - تركيا).
15. مشروع قرار حول لجنة المرأة





مشروع قرار حول إجراءات تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية APA/Res/2013/05; APA/Res/2010/05 بشأن احترام التنوع الثقافي في آسيا؛

وإذ نستذكر إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في جلسته 31، الذي انعقد في باريس في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2001؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح للعام 1954 وبروتوكولاتها، واتفاقية اليونسكو للعام 2005 حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛

وإذ ندرك الدور الهام للبرلمانات في حماية كل منها لتراث بلده الثقافي الوطني وفي مواصلة النهج الآسيوي في ما يخص التنوع الثقافي؛

وإذ نؤكد أن حماية، والمحافظة، وإدارة التراث الثقافي والطبيعي المتنوع للقيمة العالمية البارزة في آسيا المعلنة بموجب اتفاقية العام 1972 بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي هو من مسؤولية دولها الأعضاء والجهود التعاونية المشتركة، وعند الضرورة، يمكن بذلها في سبيل ضمان ازدهارها؛

وإذ نستذكر اتفاقية العام 1972 بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، واتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي للعام 2003؛



وإذ نعيد التأكيد على أن التراث الثقافي هو مكون أساسي للهوية الثقافية للشعب وتلاحمه الاجتماعي وأن عدم احترامه أو الإضرار به أو تدميره يمكن أن تنجم عنه عواقب ضارة بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان؛
وإذ ندرك أن التسامح هو أحد القيم الأساسية للإنسانية والتي تستلزم تعزيز التنوع الثقافي وثقافة السلم والحوار بين الحضارات؛

وإذ ندرك الأهمية المتزايدة للثقافة بصفاتها جزءاً مكماً لخطط التنمية لدى أمم آسيا كافة وخارجها؛

وتعزيزاً لمزيد من التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان من خلال مشاريع عملية ملموسة في الحقول التي تحظى بالأولوية وهي الشباب والتعليم والإعلام بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية بما ينسجم مع نتائج المنتدى الثقافي العالمي الأول الذي عقد في بالي بإندونيسيا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2013 والوثيقة التي تحمل عنوان "بيان بالي حول تحالف الحضارات" الذي عقد في بالي بإندونيسيا يومي 29 و30 آب / أغسطس 2014؛

وإذ نلاحظ الدور النشط الذي تضطلع به جمهورية أذربيجان في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من خلال استضافة المنتدى العالمي السابع لتحالف الحضارات في العام 2016 ومؤمري قمة الزعماء الدينيين العالميين في العامين 2010 و 2019، وكذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالحوار بين الثقافات الذي يعقد مرة كل سنتين وينظم بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات (UNAOC)، منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UNWTO) ومجلس أوروبا و منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة (ICESCO)، في إطار "عملية باكو" وهاشتاغ #Peace4Culture الدعوة العالمية التي بدأت بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة؛

وإذ نكرر القول إن دينامية التعدد الثقافي في آسيا توفر ذخراً لا غنى عنه لمجتمع آسيوي قوي قائم على الاحترام والاعتراف المتبادلين لكل الثقافات والحضارات الآسيوية؛

وإذ نقر بأن التراث الثقافي قد اعتُبر على الدوام مورداً هاماً لاكتساب المعرفة حول تاريخ البلد وثقافته للسياحة؛



وإذ نقر بأهمية السياحة المسؤولة على الاقتصادات المحلية وعلى التبادل الثقافي العالمي؛

وإذ نلاحظ أن العولمة توفر بعض الفرص لتفاعل أكبر بين الثقافات والحضارات في حين أنها تفرض تحديات تتعلق بالحفاظ على التنوع الثقافي والفكري الثري في آسيا والاحتفاء به؛

وإذ نلاحظ أن إنشاء المجلس الثقافي الآسيوي ضمن إطار المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية من شأنه أن يشكل منصة هامة لثقافة السلم والتنمية المستدامة والتواصل الإنساني والابتكار بموجب إعلان مدينة سيام ريب؛

وإذ نستذكر أن معاهدة اليونسكو للعام 1970 الخاصة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بصورة غير شرعية بهدف حماية التراث الثقافي في آسيا؛

وإذ نعتبر أن تهريب المواد الثقافية من آسيا يشكل تهديداً لغنى التراث الثقافي الآسيوي، فإننا نؤكد على الدور الهام للبرلمانات في زيادة وتعزيز وعي العامة بهذا التحدي حيث يكون ذلك ضرورياً؛

وإذ نستنكر الأضرار التي يتعدر إصلاحها والتي تعرض لها التراث الديني والثقافي على يد الإرهاب والجريمة المنظمة لاسيما الأضرار التي لحقت بكافة المواقع الدينية والتاريخية والأماكن المقدسة نتيجة رمي القذائف والقصف العشوائي في الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وأفغانستان والجمهورية اليمنية؛

وإذ ندين الهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحفريات والتعديات على المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية على السواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967¹ ونرفض عدم انصياع إسرائيل سلطة الاحتلال لقرارات منظمة اليونسكو المتعلقة بمدينة القدس القديمة وأسوارها²؛

وإذ ندين أيضاً فقدان الممتلكات الثقافية وتدميرها ونقلها وسرقتها ونهبها ونقلها أو اختلاسها بصورة غير مشروعة وأي أعمال تخريب أو إتلاف موجهة ضد الممتلكات الثقافية في مناطق النزاع المسلح والأراضي المحتلة،

¹ أعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظها بشأن استخدام كلمة "إسرائيل" في النص الأصلي باللغة الإنجليزية ذكر العام (1961)، وتم التصويب من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي إلى العام (1967)

² أعربت الفلبين عن تحفظها على الفقرة بأكملها



وإذ نعبر عن القلق البالغ حيال سرقة أو تدمير أو إيقاع الضرر بأي مكان للعبادة لأي دين كان وللتراث التاريخي أو الديني أو الثقافي في آسيا؛

لذلك فإننا،

1. نقرر تشجيع وتعزيز الحوار بين الثقافات والتبادل بين الأديان على نطاق آسيا بأكملها؛
2. نصمم على تقدير وتعزيز فوائد التنوع والحوكمة الرشيدة بين الأمم الآسيوية ونشجع قيم العدل وحقوق الإنسان وعدم التمييز والديمقراطية والاحترام ضمن المجتمعات والأمم وفي ما بينها؛
3. نرفض كل مظاهر التمييز القائمة على العرق وكرهية الأجانب، وكل أشكال عدم التسامح الأخرى المرتبطة بهما؛
4. نبقي ملتزمين بحماية حقوق المجتمعات كافة عند الاقتضاء بغية ضمان الحقوق المجتمعية؛
5. نحث الوكالات الحكومية المعنية على تسهيل تقديم الخدمات القنصلية كما هو ملائم لمواطني الدول الآسيوية بغية إتاحة فرص أكبر للتفاعل المباشر بين الشعوب؛
6. نقرر بأن عمليات استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية والآثار الفنية بشكل غير قانوني مسؤولة عن إفقار الشخصية الثقافية لبلدان منشأ هذه الممتلكات؛
7. نقرر أن نبقي على إطلاع بالأضرار التي أوقعتها داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية في الأماكن الدينية المقدسة والمواقع التاريخية في قارتنا؛
8. نصمم على التعاون لمنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية والآثار الفنية بشكل غير قانوني بين الدول الآسيوية وخارجها؛
9. نحث البرلمانات الأعضاء على النظر في تصديق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الطبيعي والثقافي العالمي والاتفاقية الخاصة بصيانة التراث الثقافي غير المادي؛
10. ندعو البرلمانات الأعضاء كافة إلى تعزيز التسامح والتعاطف بين الأمم الآسيوية بهدف التقليل من حال انعدام الثقة وسوء الفهم والصراع بين المجتمعات الدينية؛
11. نوصي بقوة البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بالترويج للسياحة مع المحافظة على التراث الثقافي وحمايته؛
12. نكرر القول بأنه خلال النزاع المسلح يتعين على الدول إقرار إجراءات لحماية التراث الطبيعي والثقافي لكل أمة بما يتفق مع القانون الدولي ومع مبادئ وأهداف الاتفاقيات الدولية وتوصيات منظمة اليونسكو في ما يخص حماية مثل هذا التراث أثناء العمليات الحربية؛



13. **نؤكد على** عدم شرعية أي تغييرات أحدثتها الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس القديمة ومحيطها، إذ إنها مدرجة في قائمة التراث المهدد بالخطر، ونرفض أي تغييرات في بنيتها التاريخية، والحضارية، والدينية، والثقافية التي تنتهك الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات جنيف، ولاهاي، وقرارات اليونسكو، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، التي تعتبر كل هذه الإجراءات لاغية وباطلة، وطالبت بالوقف الفوري، وسمحت لبعثة اليونسكو بالتحقيق في الوقائع حول أعمال الحفر، والأفناق التي يقوم بها الاحتلال تحت مسجد الأقصى المقدس؛

14. **نكرر القول** بأنه يتعين على البرلمانات الأعضاء إقرار إجراءات للمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي للأمم والعمل على ترميمه بما يتفق مع القانون الدولي ومبادئ وأهداف الاتفاقيات الدولية وتوصيات منظمة اليونسكو في ما يخص حماية مثل هذا التراث خلال العمليات الحربية، بما في ذلك تلك التي تتسبب بها الصراعات والتطرف العنيف؛

15. **نطلب** إلى الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية أن يدعم التعاون بين الجمعية البرلمانية الآسيوية من جهة والمنظمات الإقليمية والدولية مثل اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة وحوار التعاون الآسيوي والمنظمات الآسيوية غير الحكومية الناشطة في مجال تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات من جهة أخرى؛

16. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لدعم إطلاق جائزة تقدم سنوياً لأبرز الفنانين والمؤلفين والشعراء والمخرجين السينمائيين والرسميين... إلخ الذين يعبرون بالصورة الأمثل عن التزام الجمعية البرلمانية الآسيوية بالتنوع الثقافي في آسيا؛

17. **نشجع** البرلمانيين على دعم حكوماتهم في توعية المجتمع المدني حول أهمية التنوع الثقافي في المجتمعات، ووضع الخطط والمشاريع الاستراتيجية، لتطوير القطاع الثقافي من أجل تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات، بناء على الاحترام المتبادل، سعياً إلى توحيد مفهوم الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وكرامته، وهويته؛

18. **نشدد على** الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تعزيز التنوع الثقافي، مشجعاً على وضع الخطط، والآليات لتوفير مساحة للحوار بين القطاعين الخاص، والعام لوضع الخطط من أجل إدارة التنوع الثقافي في آسيا، وحمايته، وتعزيزه؛

19. **نشدد أيضاً على** الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في وضع السياسات، والتشريعات لتعزيز الأسس المنصوص عليها في اليوم العالمي للتنوع الثقافي لليونسكو في بلدانهم، ووضع الآليات الملائمة



لوضع الخطط، والأطر التنظيمية لإدارة مواقع التراث الثقافي، من خلال تحديد الأهمية الثقافية لهذه المواقع، والحفاظ على أصالتها، والمحافظة على قيمتها، مع احترام القوانين الدولية للتنوع الثقافي؛

20. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم التنوع الثقافي، بما فيه احترام الخصائص الإقليمية، والوطنية، ومختلف الأصول التاريخية، والثقافية، والدينية بغض النظر عن أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، لتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماتها، كجزء من الأصول غير المادية، وتراث الثقافة البشرية؛

21. نشجع الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز وضع مواقعها الأثرية، عن طريق تعزيز تاريخها وأهميتها محلياً وإقليمياً، وجذب الجمهور إليها من خلال أنشطة وبرامج مبتكرة، بالإضافة إلى تنشيط دور المجتمع المحلي المحيط وتشجيع التعاون مع جميع المؤسسات الخاصة والعامة لتحسين جهودها في مجال الوقاية والحفظ.





مشروع قرار حول التكامل الآسيوي عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نؤكد مجدداً على أن حق الوصول إلى المعلومات الدقيقة هو جزء متمم للحق الأساسي في حرية التعبير، كما تم الاعتراف به بموجب القرار 59 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946، إضافة إلى المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) مع مراعاة المادة 29 منه والقيود المفروضة عليه، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (1966) امتثالاً للمادة 19 منها، ولا سيما احترام حقوق الآخرين، والأمن أو النظام القومي، والصحة الوطنية والأخلاق؛

وإذ نستذكر الفقرة 5 من المادة 3 من ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

وإذ نستذكر نتائج القمة العالمية³ حول مجتمع المعلومات والتي عقدت عامي 2003 و 2005 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف بناء مجتمع معلوماتي يركز على الناس وديمقراطي ويتسم بالشمولية والتوجه التنموي، وكذلك قرار الأمم المتحدة رقم 125 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها السبعين عام 2016 حول المراجعة رفيعة المستوى للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات +10 وحول تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإجراءات الخاصة بتسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نستذكر قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية 2014/11 Res/ APA/ و 2014/13 Res/ APA/؛

³ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات والتي عُقدت تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات عامي 2003 و 2005.



وإذ نؤكد على أنه يمكن تحقيق التكامل الآسيوي من خلال المزيد من الحوار والتفاعل والاتصال بين الشعوب والبرلمانات والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات التعليمية والأكاديمية ووسائل الإعلام الآسيوية بهدف تعزيز السلام والحرية والمساواة وحقوق الإنسان والرفاه في آسيا؛

وإذ نقرّ بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل لا غنى عنه في جميع المجالات الوطنية؛ والتنمية الإقليمية والعالمية؛

وإذ ندرك أن الفضاء الإلكتروني عرضة لأي أعمال حرب إلكترونية يمكن أن تسبب اضطراباً بسبب تسرب البيانات والمعلومات؛

وإذ نقر بأن آسيا تضم اليوم أكبر سوق في العالم، وأكبر عدد من السكان، وأكبر كمية من احتياطات العملة الأجنبية، إلى جانب نمو اقتصادي ديناميكي؛

وإذ نعيد التأكيد على الروابط عميقة الجذور في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة والحضارة التي تجمع الشعوب الآسيوية معاً والمصالح المشتركة التي تبرز الحاجة إلى مزيد من التعاون؛

وإذ نؤكد على مبدأ التدفق للمعلومات، وحماية الخصوصية ضمن الأطر الأخلاقية والقانونية المطبقة محلياً، وكذلك، فرص الوصول المتساوية إلى الاتصالات، وفرص الوصول إلى التقنيات الجديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

وإذ نشعر بقلق عميق حيال انتشار الأخبار المفبركة والمعلومات المضللة والزائفة الناجمة عن سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي يثير المشاعر ويؤدي إلى العداء والانقسام ضمن المجتمعات ونسلط الضوء على مساءلة ومسؤولية شركات التكنولوجيا الكبرى في هذا الصدد؛

وإذ نؤكد على الدور التحويلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية بصفتها عاملاً تمكينياً في جميع مجالات الاقتصاد للتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية كافة؛

وإذ نؤكد على الرأي القائل بأن عملية الربط على المستوى العالمي تؤمن فرصاً للبرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لتشارك الخبرات وللانخراط في حوار مثمر حول المسائل الهامة في آسيا، كما أنها تسهّل توسيع التعاون والتنسيق نحو مسار التكامل الآسيوي؛



وإذ نؤكد على أن البرلمان الافتراضي الآسيوي سوف يمهد الطريق لتشارك المعلومات ومواءمة التشريع ورفع مستوى وعي الناس حول أنشطة الهيئة التشريعية ويؤمن تغذية مرتجعة أعمق بالمعلومات ما بين المجتمع والسلطة والأفراد، الأمر الذي يساهم في تعزيز السلم في آسيا؛

وإذ نؤكد على أن دور الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيكل الديمقراطية الأخرى العاملة في الحقل العام توفر فرصاً ضمن الدول الآسيوية لتبادل الآراء والتفاعل والتضامن لتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي بهدف دعم المسار طويل الأمد نحو التكامل الآسيوي؛

وإذ نرحب بالتنفيذ الفعلي لـ "طريق الحرير الرقمي" الذي يهدف إلى إنشاء طريق أساسي جديد للاتصالات السلكية واللاسلكية بين أوروبا وآسيا عن طريق الاستفادة من القدرات/الهيكل الأساسية الموجودة لدى البلدان المهتمة في المنطقة؛

لذلك فإننا،

1. ندعو مع التأكيد البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى التطوع لتقديم المعارف والخبرات والمساعدة التقنية والدعم المالي والموارد البشرية وغير ذلك من أشكال المساعدة لإنشاء "برلمان افتراضي آسيوي" بناءً على تقرير الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية حول هذا الموضوع، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتفاعل بين البرلمانات والبرلمانيين في آسيا وكمقدمة لإنشاء نموذج لبرلمان آسيوي؛

2. نقر الطرق الحديثة والتقليدية التي تساعد على استكمال خطة لتعزيز ونشر وتوزيع المعلومات **الدقيقة** في أوساط المواطنين ضمن منطقة الجمعية البرلمانية الآسيوية بما في ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛

3. نقر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم فرصاً وتحديات جديدة راهنة، وثمة حاجة ملحة لمعالجة العوائق **ولا سيما التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد**، التي تواجهها الدول النامية في تقييم التكنولوجيات الجديدة، مثل بيئة تمكينية ملائمة، وموارد كافية، وبنية تحتية، وتعليم، وقدرة، واستثمار، وتواصل؛



4. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم التعليم المهني والتقني وبناء القدرات في آسيا من أجل تعزيز محور **أمية الناس الرقمية** ومهاراتهم وقدرتهم التنافسية في مواجهة تحديات العولمة القائمة على **التكنولوجيات الرقمية**؛

5. نحث البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على تشارك الممارسات الفضلى وتبادل الخبرات بهدف توفير مقاربة مشتركة لجهة التكامل الآسيوي من خلال عقد ورشات عمل ومنتديات خاصة ما بين البرلمانات الأعضاء في آسيا؛

6. ندعو الأمم المتحدة، وكالاتها المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها، ولاسيما الاتحاد الدولي للاتصالات وهو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى دعم أعضاء هذه الجمعية من خلال **نقل** التعاون في تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **والتكنولوجيات** للذين لا يتلقون خدمات كافية والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة بالتشارك مع المنظمات الإقليمية ولا سيما تلك التي تجمع آسيا والمحيط الهادي للاتصالات بهدف تقليص الهوة الرقمية ونقل التكنولوجيات ومنظمة اليونيسكو لدعم أعضاء هذه الجمعية لتخطي الحواجز التي يتم تحديدها من قبل مراكز الأبحاث والمؤسسات الفكرية والمثقفين والتي تعيق نشر وتوزيع الأفكار، وذلك من خلال الوسائل المتاحة ولتدفق المعلومات والاتصالات الخاضعة للأطر القانونية **والأخلاقية الوطنية**؛

7. **ندرك أن الفضاء الإلكتروني عرضة لأي أعمال حرب إلكترونية يمكن أن تسبب اضطراباً بسبب تسرب البيانات والمعلومات**؛

8. **نحض** البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على التعاون واتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال سياسات التمكين وبناء القدرات وبناء الثقة والأمن في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من بين أمور أخرى؛

9. **كما أننا ندعو** البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لتعزيز العمل البرلماني في معالجة انتشار الأخبار المفبركة والمعلومات المضللة والزائفة والناجمة عن سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي إدراج المبادرات وتشمل مبادرات **لجعل المنصات الرقمية، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن سلوكها في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر** تعزيز الوعي المعلوماتي والتعاون في التثبث من الحقائق وإنشاء آلية إجرائية لتقديم



الشكاوى عند الاقتضاء، وذلك من دون الحد من حقوق المواطن الآسيوي في المعرفة وفي حرية الوصول إلى المعلومات إلى جانب حرية التعبير؛

10. ندعو المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة متخصصة يتمثل دورها في الحد من مخاطر إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها الضار على جميع دول العالم، وتعزيز التعاون في مجالات أمن الفضاء الإلكتروني بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للحماية من التهديدات الرقمية المحتملة.

11. ندعو الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية إلى أن يسعى للحصول على المساعدة التقنية والمالية من البرلمانات الأعضاء ومن المؤسسات الأخرى لتسهيل تنفيذ هذا القرار، وأن يعد تقريراً بمقاربة شاملة لتسريع مسار التكامل الآسيوي.





مشروع قرار حول التعاون في مجال العدالة الصحية في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية APA/Res/2013/07; APA/Res/2010/02; APA/Res/2009/06؛

وإذ نستذكر تقرير الأمين العام حول تحقيق العدالة الصحية في آسيا SG/Rep/2011/02، المؤرخ في 22 آب/ أغسطس 2011 والذي عرض أمام اجتماع اللجنة الدائمة حول الشؤون الاجتماعية والثقافية الذي عقد في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 13 و14 أيلول / سبتمبر 2011؛

وإذ نرحب بتقرير الأمين العام الذي احتوته الوثيقة SG/Rep/2014/02، المؤرخة في 10 آب/ أغسطس 2014؛

وإذ نؤكد على تقرير بعثة منظمة الصحة العالمية حول المحددات الاجتماعية للصحة بهدف معالجة أثر حالات عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية على الصحة وذلك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

وإذ نستذكر بيان ألماتا الذي تم إقراره بتاريخ 6-12 أيلول/ سبتمبر 1978 والذي يحدد الفروق في الأوضاع الصحية على أنها مصدر قلق مشترك للبلدان كافة، ودعا الجميع إلى العمل **نحو أعلى مستوى يمكن بلوغه في الصحة** للجميع وتضييق الفجوة بين الأوضاع الصحية، وكذلك بيان أستانة الذي تم إقراره بتاريخ 25-26 تشرين الأول / أكتوبر 2018 والذي يعيد التأكيد على الالتزامات التي عبر عنها بيان ألماتا؛

وإذ نأخذ علماً بالفروق في وضع المساواة الصحية بين الدول الآسيوية؛

وإذ نرحب بأهداف التنمية المستدامة التي أقرت بتاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 2015؛ وإذ نؤكد مجدداً دورها المحوري في تعزيز المساواة الصحية؛



وإذ نرحب بالبيان السياسي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها والذي تم إقراره بتاريخ 19 أيلول / سبتمبر 2011، والذي يؤكد مجدداً على الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات التي وردت فيه بصورة فعالة ومع الإشارة إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المراجعة الشاملة والتقييم لمدى التقدم الذي تحقّق في الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها؛

وإذ نستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/288 حول "المستقبل الذي نريده" والذي حدد الصحة على أنها شرط مسبق ومحصلة ومؤشر على كل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

وإذ نستذكر إعلان ريو السياسي حول المحددات الاجتماعية للصحة والذي صادقت عليه جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين بقرارها WHA65.8 في شهر أيار/ مايو 2012؛

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 72/138 بإعلان يوم 12 كانون الأول / ديسمبر يوماً عالمياً للتغطية الصحية الشاملة ويدعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى الاستفادة من هذا اليوم لزيادة الوعي وتعزيز التغطية الصحية الشاملة في سياسات تلك البرلمانات؛

وإذ نرحب باجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى حول التغطية الصحية الشاملة الذي انعقد في 23 أيلول/سبتمبر 2019 بعنوان "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة" ويهدف إلى تسريع التقدم نحو تغطية صحية شاملة؛

وإذ ندرك أن **المساواة في الوصول** إلى الأدوية هو أحد العناصر الأساسية في الإنجاز التدريجي لمسار تأمين الحق الكامل لكل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية؛

وإذ نستذكر أهمية وضع سياسات تتصف بالعدل وتتمحور حول **الناس** في صلب جدول الأعمال الصحي ونلحظ الدور المركزي لتمكين التغطية الصحية الشاملة في تأمين الوصول العادل إلى الخدمات الصحية ذات الجودة من دون تحمل مشقة الأعباء المالية وكذلك الوصول إلى الأدوية والتكنولوجيا الطبية ذات الجودة بالكلفة المناسبة؛



وإذ ندرك أن حالات انعدام المساواة الصحية تنشأ من المحددات الاجتماعية التي تتحكم بالصحة، أي الظروف المجتمعية التي يولد فيها الناس ويكبرون ويعيشون ويعملون ويشيخون إلى جانب عامل الجندر (الرجال أو النساء)، وأن هذه المحددات تشمل خبراتهم في السنوات المبكرة من العمر كالتعليم والحالة الاقتصادية والعمل اللائق والسكن والبيئة والأنظمة الفعالة لمعالجة الأمراض والوقاية منها **وكذلك من الاختلاف في مستويات تنمية البلدان وقدرات كل منها؛**

وإذ تؤكد على الحاجة لمكافحة المشاكل المتصلة بالصحة والوضع الاجتماعي بصورة شاملة والتي تنشأ عن الاستخدام غير القانوني للمؤثرات العقلية والكحول ومنتجات التبغ، وكذلك لتعزيز سياسات الوقاية منها والسيطرة على استخدامها وسوء استخدامها والإدمان عليها؛

وإذ نعبر عن القلق من حالات انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وتأثيرها على الفقراء والسكان الضعيفين، بالإضافة إلى تأثيرها على المناطق الجغرافية النائية ومناطق المدن متدنية الخدمات؛

وإذ نعبر عن القلق أيضاً لآثار التدهور الصحي التي تخلفها الحروب والنزاعات المسلحة من خلال إعاقة تقديم الخدمات الصحية ذات الجودة والتسبب في الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية والأثر المتوقع لذلك على الصحة بسبب انعدام المساواة في فرص الوصول إلى الخدمات الصحية المعتمدة والاستفادة منها **بما في ذلك التفاعلات مع التكاليف الخاصة للأمم المتحدة؛**

وإذ نشير إلى أن جائحة كوفيد-19 تبين أوجه القصور الخطيرة في الاستعداد للتعامل والكشف بالوقت المناسب، والفعال، وكذلك، الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة والتعافي منها، بما في ذلك قدرة الأنظمة الصحية، وصمودها، مشيرة إلى الحاجة إلى تحسين الإعداد لحالات الطوارئ الصحية المقبلة؛

وإذ نقر بأهمية تطوير، وتعزيز، والحفاظ على القدرات للكشف عن الحوادث والإخطار بها بالوقت المناسب التي قد تشكل حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق على الصعيد الدولي تماشياً مع أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)، ونقر بالدور الأساسي الذي يؤديه التعاون الدولي، والتبادل الشفاف وبالوقت المناسب للبيانات الوبائية والسريية، والعينات البيولوجية، والمعرفة والمعلومات، بما في ذلك، التبادل بالوقت المناسب للتسلسلات الجينية المسببة للأمراض مع تبادل الفوائد الناجمة عن استخدام موارد كهذه، ونشير ضمن هذا



الإطار إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، وأهدافها ومبدئها، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاق التنوع البيولوجي؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى تعزيز المبادرات التي تهدف إلى الحصول بالوقت المناسب، وميسور التكلفة، والعادل، وكذلك، توزيع وسائل التشخيص، والعلاجات، والأدوية، واللقاحات، والمنتجات والتكنولوجيات الصحية الأساسية، وعناصرها، وكذلك، المعدات لمكافحة جائحة كوفيد-19 **إلى جانب تبادل المعرفة، ودعم تحقيق التغطية الصحية الشاملة بما فيها التدابير، والأعمال الوقائية؛**

وإذ نؤكد على الرأي القائل بأن الربط على المستوى العالمي يوفر فرصاً للبرلمانات الأعضاء للانخراط في حوار مثمر ولتبادل الممارسات المثلى حول العدالة الصحية؛

وإذ نجدد التأكيد على الدور الهام للبرلمانات في مناصرة وتعزيز السياسات الوطنية والإجراءات التشريعية على السواء بهدف تحقيق المساواة الصحية؛

وإذ نشدد على أن التوزيع المنصف **لأي لقاح جائحة بما في ذلك لقاحات كوفيد-19 والتدابير الطبية المضادة لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل**، بناء على المعايير الإنسانية، والأخلاقية، قَدَم فوائد عالمية ضرورية لإنقاذ الأرواح، وإبقاء اللقاح متوفر لعدد صغير من الدول سيؤدي إلى إطالة مدة الجائحة، واستمرار تداعياتها الأخلاقية، والصحية، والاقتصادية على جميع بلدان العالم، وسيؤدي إلى فشل الجهود الرامية إلى القضاء على الجائحة؛

وإذ نضع بالاعتبار بأن الوصول إلى الخدمات الصحية والأدوية الأساسية هو معيار عادي معتمد عالمياً وناشئ من العناصر الأساسية لحقوق الإنسان؛

وإذ نأخذ في الحسبان أن جائحة كوفيد-19 كانت تحد عالمي، حتى بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن **انتهاء الجائحة، تبقى** مشكلة صحية عامة تؤثر على رفاه البشرية، وتؤثر بشكل غير متناسب على أكثر الناس والمناطق تهميشاً في العالم؛

وإذ نأخذ في الاعتبار أن الدول تواجه مشاكل وتحديات تتعلق بالحماية من كوفيد-19، وتشخيصه، ومعالجته، وأن النظام الصحي، والمستشفيات في العديد من الدول تتعرض للضغوطات؛



وإذ نعترف أن التحديات العالمية التي سببتها جائحة كوفيد-19 يمكن تجاوزها من خلال التضامن والتعاون الدوليين فحسب، لا سيما في مجالات توفير **مخصصات** اللقاح المضاد لكوفيد-19، وتوزيعه، وتطعيمه، وكذلك، تعزيز القدرة الإنتاجية العالمية للقاح؛

لذلك فإننا،

1. نحث البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على تشميل المحددات الاجتماعية للصحة على نحو أوسع في مواضيع وأنشطة الجمعية البرلمانية الآسيوية؛
2. نحث البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز التعاون بهدف صياغة نهج منسجم في ما يخص المحددات الاجتماعية في آسيا ولا سيما التعليم والسكن والعمل؛
3. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز المساواة الصحية في آسيا عبر تشارك الخبرات والممارسات المثلى في تحديد ظروف الضعف وعدم المساواة، وإلى المناصرة الفعالة لتشميل المحددات الاجتماعية للصحة في السياسات والبرامج الوطنية **وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية؛**
4. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى استحداث صيغة تعاون عابرة للقطاعات لدعم المساواة الصحية في آسيا عبر تبادل الدراسات والتدريب الشامل على المحددات الاجتماعية للصحة في اوساط صانعي السياسات والجهات المشاركة ذات العلاقة؛
5. نحث البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين طريقة تقديم الخدمات والعناية **الصحية** الأولية **والموارد البشرية من أجل الصحة** ونظام التمويل الصحي، بما في ذلك نظام الحماية الاجتماعية، إلى جانب خطط التأمين الصحي **من أجل توزيع أكثر إنصافاً للموارد؛**
6. **نوفر** الموارد المالية الكافية والمستدامة والقابلة للتنبؤ والقائمة على الأدلة، مع تحسين فعاليتها، لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، **وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية، من خلال القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة المالية والتقنية، مع مراعاة استخدام آليات التمويل التقليدية والمبتكرة؛**
7. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تشجيع حكوماتهم على إرساء عملية ربط بين مؤسساتهم الحكومية الرئيسية ومؤسساتهم غير الحكومية التي تعالج مسائل الصحة في آسيا، وتوسيع التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والأوساط



الأكاديمية ووسائل الإعلام، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة بغية تحديد المحددات الاجتماعية الرئيسية للصحة؛

8. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى العمل على زيادة المعرفة والوعي الصحي في دولهم وكذلك لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض؛

9. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى إقناع حكوماتهم بإطلاق وتنفيذ سياسات وأنشطة وبرامج وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية مستهدفة بغية ضمان النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة في ما يخص السياسات الصحية وتعزيز فرص الوصول إلى الأدوية والتكنولوجيا الطبية عالية الجودة والفعالة والآمنة وبأسعار مناسبة، والتشخيص والأدوية العلاجية واللقاحات والتقنيات الأساسية ومكوناتها، فضلاً عن تجهيزها حسب الاقتضاء على النحو الملزم؛

10. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ التدابير لتنسيق الاستجابات للأوبئة، ودعم الجهود الدولية لمنع آثار الأمراض، والأوبئة المعدية، وتخفيفها، ومعالجتها، تماشياً مع هدف النهوض بخطة العام 2030؛

11. ندعو أيضاً الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تشجيع حكوماتها على التعاون والتنسيق من أجل إجراء مفاوضات ناجحة لإبرام معاهدة بشأن الجوائح تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، تكون متوازنة وتعمل على تحقيق الإنصاف في مجال الصحة على الصعيد العالمي وتعزيز قدرة جميع الدول الآسيوية على الوقاية من الجوائح والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها؛

12. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تشجيع حكوماتها على تعزيز دول التكنولوجيا الرقمية، والتواصل، والوصول إلى خدمات الصحة العامة، والرعاية الصحية، والخدمات الصحية؛

13. ندعو البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى القيام بالأعمال الضرورية وتشجيع حكوماتهم على تأمين احتياجات تغذية الأطفال ومعالجة سوء التغذية مع التركيز على العدالة في سبيل الوصول إلى جيل يتمتع بصحة أفضل؛

14. نصمم على تسريع مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأهدافها الصحية وعلى المشاركة الفاعلة في مناقشة خطة التنمية للعام 2030 من خلال طرح وجهات النظر الآسيوية على الساحة الدولية بغية دفع جدول الأعمال العالمي قُدماً، على النحو الملزم في الإطار والأولويات الوطنية؛



15. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ الإجراءات في بلدانها، وحث حكوماتها، والجهات المعنية الأخرى على التبادل بالوقت المناسب، والشفاف للبيانات الوبائية والسريية، والعينات البيولوجية، والمعرفة والمعلومات، بما في ذلك، التبادل بالوقت المناسب للتسلسلات الجينية المسببة للأمراض مع تبادل الفوائد الناجمة عن استخدام موارد كهذه، **تجنب استخدام هذه البيانات في مسائل تتجاوز ضوابط البحث العلمي والعلاج الطبي والتأكد على احترام خصوصية شخصية الإنسان عند إجراء البحوث حول الجينات البشرية** ونشير ضمن هذا الإطار إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، وأهدافها ومبدئها، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاق التنوع البيولوجي وهدفها؛

16. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم مواصلة النظر في منظمة التجارة العالمية عن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للقاح كوفيد-19، واستخدام أوجه المرونة التي يقدمها اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وإعلان الدوحة بشأن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة؛

17. نشجع البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على المشاركة الفاعلة في مسار الوصول إلى الأهداف المشتركة التي يمكن أن تشكل الأساس لتشريعات وطنية تعزز العدالة الصحية في آسيا مع إيلاء الاهتمام المناسب لسياسات الحماية الاجتماعية المنصفة في مجال الرعاية الصحية وحالات العجز طويل الأمد والحماية في فترات البطالة والشيخوخة على النحو الملائم بما يتوافق مع السياق الوطني وأولوياته؛

18. ندعم الوصول الحر والكامل لجميع الأمم، لا سيما الأمم الآسيوية، إلى جميع القدرات والمنشآت الصحية في حال حدوث جائحة، بما في ذلك كوفيد-19، كحق إنساني. في هذا الصدد، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التدابير التقييدية، والعقابية المفروضة بصورة غير شرعية على أئمننا على المستويين ثنائي الأطراف، ومتعدد الأطراف مع تأثير سلبي على الحق بالصحة، والحق بالوصول المجاني والكامل إلى الصحة، والأدوية في فترة الجوائح الراهنة؛

19. ندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم ومساعدة الدول النامية في آسيا وتجنب كافة الإجراءات القائمة على دوافع سياسية والتي تستهدف إعاقه فرص وصولها في هذا الشأن؛

20. نحث البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى إقرار تشريعات ذات صلة لدعم فرص الوصول الشامل لسكان آسيا كافة إلى الخدمات الصحية والمنتجات الدوائية الأساسية؛

21. **نطالب إسرائيل - سلطة الاحتلال - بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لتوفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ العام 1967، لأن المسؤولية الأكبر**



لتوفير الخدمات الصحية الكاملة لهم هي مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي حتى الانتهاء التام من الاحتلال، ونطلب من الاحتلال الإسرائيلي ضمان حرية حشد المرضى من قطاع غزة، المحاصر منذ 14 عاماً، ونقل المرضى لمعالجتهم خارج قطاع غزة، مع التشديد على الحصول المجاني على جميع اللوازم الطبية، والصحية.

22. نطلب من البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى إطلاع الأمين العام حول التقدم الذي يتم في تنفيذ هذا القرار في بلدانهم لكي يتشاركوا ذلك مع البرلمانات الأعضاء كافة.

23. ندعو البرلمانات أعضاء الجمعية إلى إعادة النظر في التشريعات الصحية سارية المفعول لضمان تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة للجميع، بالإضافة إلى زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الصحة في بلدان القارة بحسب الأسعار المعترف بها دولياً، بطريقة تعزز الوصول العادل إلى خدمات الصحة الملائمة، والمستدامة لجميع المواطنين في القارة، لا سيما النساء، والأطفال، وأكثر الفئات فقراً؛

24. نؤكد أن أدى أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية الإرادة في تعزيز التضامن، والتعاون في مكافحة جائحة كوفيد-19؛

25. ندعو الأمم إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لا سيما في ما يتعلق بالوصول المنصف إلى اللقاحات المضادة لكوفيد-19 ولجوائح أخرى، وتضامن دولي فعال أكثر بشأن تبادل لقاحات كوفيد-19 المتوفرة حالياً مع أكثر السكان تهميشاً ويلاحظ مع التقدير في هذا الصدد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن ضمان حصول جميع الدول على اللقاحات بشكل منصف وميسور التكلفة وفي الوقت المناسب، استجابة لفيروس كورونا بما في ذلك لجائحة (كوفيد-19)؛

26. نحث الأمم على تبادل المعلومات، والخبرات، والبيانات بشأن جائحة كوفيد-19، والإجراءات، وكذلك، التطورات بشأن وسائل التشخيص، والعلاجات، وأساليب الوقاية، بما في ذلك اللقاحات المضادة لكوفيد-19؛

27. ندعو الأمم إلى النظر في الاحتمالات للمشاركة في تطوير دراسات اللقاح التي تقوم بها الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

28. نشدد على أن المشاكل الصحية لا تسببها عوامل محلية فحسب، بل ترتبط أيضاً بعمل المجتمعات المحلية الأخرى وصحة الآخرين القريبين منها والبعيدين عنها، مما يضمن أن يتمكن كل فرد في كل بلد من الحصول على الرعاية الصحية من حماية صحة الجميع على نحو أفضل.





مشروع قرار حول البرلمانين الآسيويين ضد الفساد

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية حول مكافحة الفساد التي تشملها القرارات APA/Res/2013/09 December 2013; APA/Res/2010/01; APA/Res/2009/03; APA/Res/2008/18 بالإضافة إلى خطة عمل الجمعية البرلمانية الآسيوية لمكافحة الفساد والتي تضمنتها الملحق APA/Res/2007/05/Annex؛

وإذ نرحب بتبني القرار رقم 14/8 - تعزيز الممارسات الجيدة المتصلة بدور البرلمان الوطنية والأجهزة التشريعية الأخرى في منع الفساد بكافة أشكاله ومكافحته، وذلك من قبل المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد المنعقد في الفترة ما بين 16 - 20 كانون الأول/ديسمبر في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإذ نلاحظ أهمية اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد التي أقرتها الجمعية العامة بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2003 والاتفاقيات الأخرى المعارضة للفساد والصكوك القانونية الملزمة ذات الصلة؛

وإذ ندرك بأن محاربة الفساد على كل المستويات وبكل صيغته وأشكاله يشكل أولوية، وأن الفساد حاجز خطير أمام حشد وتخصيص الموارد بصورة فعالة وأنه يصرف الموارد بعيداً عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن الفساد ظاهرة تتخطى الحدود القومية وأن الوقاية من الفساد والقضاء عليه هو مسؤولية الدول كافة وأنه يتوجب عليها أن تتعاون مع بعضها بعضاً؛



وإذ نشدد على أن الفساد يعوق عملية التنمية، وكذلك بناء دولة القانون والمؤسسات، ويقف في طريق الازدهار، ويقوض بناء الديمقراطية، في حين أن منعه أصبح ضرورة ملحة ومصصلحة عامة شاملة.

وإذ نؤكد مجدداً أهمية احترام حقوق الإنسان وحكم القانون والحوكمة الصالحة والديمقراطية في سياق محاربة الفساد؛

وإذ ندرك الدور الهام للبرلمانات في تعزيز الشفافية والمشاركة والمحاسبة والنزاهة بصفتها بعضاً من مبادئ استراتيجية مكافحة الفساد؛

وإذ نقر بأن محاربة كل أشكال الفساد تتطلب نهجاً شاملاً متعدد التخصصات، بما في ذلك أطر للعمل ومؤسسات قوية لمواجهة الفساد على المستويات كافة؛

وإذ نعبر عن القلق حيال غسيل ونقل الأصول المسروقة وعائدات الفساد ونؤكد على الحاجة لمعالجة هذا الأمر المقلق وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد؛

لذلك فإننا،

1. ندين الفساد على كل المستويات وبكل أشكاله بما في ذلك الرشوة وغسيل الأموال وسوء استخدام السلطة؛

2. نعبر عن تصميمنا على منع ومكافحة ممارسات الفساد بكل أشكاله وعلى التعاون لتسهيل استعادة الأصول وإعادة تلك الأصول إلى أصحابها الشرعيين ولا سيما إلى بلدانها الأصلية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

3. نرحب بالعدد الكبير للدول الأعضاء التي صادقت أو انضمت حتى الآن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ونحث في هذا الصدد البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية كافة والذين لم يقوموا بذلك بعد على النظر في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها على أنها قضية تحظى بالأولوية، ونحث كل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال؛

4. نقرر تعزيز تبادل الممارسات والخبرات الجيدة في ما يخص دور البرلمانات في منع الفساد ومواجهته، بما في ذلك زيادة الوعي في الأوساط العامة ومراجعة وتعزيز التشريعات ضد الفساد وممارسة الإشراف



البرلماني وتشجيع ثقافة الشفافية والمحاسبة وتعزيز حكم القانون وتقوية المؤسسات على المستوى الوطني؛

5. **ندرك** أهمية تقوية دور البرلمانات في مكافحة الفساد وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة والخبرات الوطنية بين المؤسسات البرلمانية كما دعا إلى ذلك القرار رقم 14/8 الذي أقره المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمنعقد ما بين 16 - 20 كانون الأول / ديسمبر 2019 في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

6. **ندعو** مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى النظر في عقد مناقشة مخصصة لموضوع تعزيز دور البرلمانات الوطنية في محاربة الفساد، بما في ذلك تعزيز تطبيق هذه الاتفاقية؛

7. **نقرر** تشكيل مجموعة عمل تحت رعاية اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية لمزيد من النظر في خطة عمل الجمعية البرلمانية الآسيوية لمكافحة الفساد التي يتضمنها الملحق APA/Res/2007/05/Annex وذلك بهدف اتخاذ إجراءات فعالة لزيادة التعاون والتفاعل بين البرلمانيين الآسيويين في محاربة الفساد؛

8. **ننظر** في تطوير وتوسيع علاقات العمل مع المنظمات الآسيوية ذات الأهمية مثل المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بغية تضافر الجهود ومجالات التعاون والمبادرات المشتركة؛

9. **نحث** الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي لم تقم بذلك بعد، على تحديد سلطة مركزية تتولى مسؤولية وسلطة تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وتقوم إما بتنفيذها أو تحويلها إلى السلطات المختصة لتقوم بتنفيذها؛

10. **نطلب** من الأمين العام إعداد مشاريع الوثائق المطلوب النظر فيها من قبل مجموعة العمل التي أنشئت بهذا الصدد بالتشاور مع وفود الجمعية البرلمانية الآسيوية، ولا سيما منهم المندوبين ذوي الاهتمام والخبرة في جهود مكافحة الفساد؛

11. **ندعو** البرلمانات الأعضاء إلى تمكين المجتمع المدني بصفته شريكاً فعالاً للبرلمانات، وتعزيز دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في آسيا؛

12. **ندعو** البرلمانات الأعضاء أيضاً إلى تشجيع حكوماتهم على تخصيص موازنة لدعم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بغية تعزيز دور المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات



في منع الفساد ومكافحته بصورة أكثر فاعلية وتعزيز التعاون ما بين هيئات مكافحة الفساد والهيئات الرقابية؛

13. ندعو البرلمانات الأعضاء إلى تشجيع حكوماتهم على مشاركة القطاع الخاص في استحداث معايير وإجراءات الحماية ضد الفساد؛

14. نحث البرلمانات الأعضاء على تشجيع حكوماتهم على تأمين كافة القدرات الكامنة وتسخيرها لاستخدام التعليم والتكنولوجيا في منع الفساد ومكافحته بغية التقليل من احتمال انتشار الفساد؛

15. كما ندعو البرلمانات الأعضاء إلى تشجيع حكوماتهم على تنفيذ استراتيجيات وسياسات تهدف إلى مكافحة الفساد واستحداث إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب؛

16. نطلب أيضاً من الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية السعي للحصول على آراء البرلمانات الأعضاء حول تنفيذ هذا القرار.





مشروع قرار حول النساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرار الجلسة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية (APA/Res/2010/06)، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 (بشأن إنشاء الاجتماع التنسيق للنساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية وقرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن اللجنة الخاصة للنساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA/Res (2014/16)، ليحل محل الاجتماع التنسيق للنساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة؛

وإدراكاً لحقيقة أنه على الرغم من جميع الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة، لا يزال عدم المساواة والظلم بناء على الكرامة الإنسانية بين الجنسين مستمراً بين النساء والرجال سواء في ما يتعلق بنطاق السلطة في صنع القرار أو في آليات تعزيز النهوض بالمرأة؛

ووعياً منا لأهمية تعزيز مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الشؤون العلمية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية والحوار من أجل السلام، ولا سيما في المسائل المرتقبة بما في ذلك الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد-19؛

وإذ نعيد التأكيد على أن إشراك المرأة في مناصب السلطة والهيئات المنتخبة، وكذلك مشاركتها في عملية صنع القرار من شأنها تعزيز تطوير المبادئ الديمقراطية في الحياة العامة وزيادة التنمية الاقتصادية؛

وإذ نلاحظ أن المرأة تواجه عقبات في دخول البرلمان، التي تشمل البيئة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية؛

وإدراكاً منا لضرورة وضع المواضيع ذات الأهمية في هذا الصدد على جدول أعمال اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية، مثل القضاء على العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، ومنع



جميع أنواع التحرش، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والاتجار وأنواع الاستغلال الأخرى، بما في ذلك في حالة النزاع المسلح؛ ولا سيما في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ؛

ومراعاةً لمسائل المرأة، بما في ذلك **القوالب النمطية الجندرية** لتمكين المرأة والقضاء على العنف والتمييز ضدها **الذين يمنعانها من التمتع بالخدمات الصحية والتعليم وتكافؤ الفرص والأجر العادل** وانخراطها في الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية من الحياة؛

وتأكيداً على عزمنا على المشاركة والمساهمة بنشاط في مناقشة المسائل المتعلقة بتمكين المرأة ومشاركتها في اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

وإذ نلاحظ أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى قرارات المؤتمر العالمي الرابع حول النساء المنعقد في بيجينغ العام 1995 ومؤتمرات المتابعة الدورية اللاحقة التي تُعقد كل خمس سنوات بدءاً من بيجينغ +1 وحتى بيجينغ +5 قد استحدثت جميعها إطار عمل شامل لحماية وتمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدهن وضمان حصولهن على حقوقهن المشروعة؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى تسهيل الترابط بين النساء البرلمانيات في آسيا بهدف مواجهة التحديات في قضايا المرأة بما في ذلك الحالة الإنسانية في خضمّ جائحة كوفيد-19 وفي مواجهة المآزق السلبي للإجراءات القسرية أحادية الجانب؛

نعبر عن قلقنا العميق للعواقب السلبية والمؤسفة لتفشي جائحة كوفيد-19 التي طالت آثارها النساء بشكل عام ومعيالي الأسر بصورة خاصة، وندعو الدول والحكومات لأخذ هذه القضية بالاعتبار والمباشرة بمسار استحداث سياسات استجابة واستشفاء من هذه الجائحة؛

لذلك فإننا،

1. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على ضمان الإدماج الكامل والفعال للمرأة في الشؤون الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والتنمية المستدامة في آسيا، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية، حسب ما يكون ذلك مناسباً؛
2. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تبني تشريعات لتسهيل تمثيل المرأة في البرلمانات الآسيوية؛



3. **نشجع** النساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية على أن يكنّ مثلاً يحتذى، ووضع مصلحة المرأة في قلب السياسات وصنع القرار كمحاولة لتشجيع وإشراك المزيد من النساء في السياسة؛
4. **نوصي** بأهمية الحملات الإعلامية والتوعوية الرامية إلى تعزيز دمج المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار بهدف تسهيل الوصول إلى المؤسسات البرلمانية الوطنية والدولية؛
5. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على الاعتراف **بمهموم والتمييز وأوجه عدم المساواة** التي تعاني منها المرأة، والتنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 التي تعزز المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) وتمكين المرأة مع احترام الخصائص الوطنية والثقافية للدول الأعضاء؛
6. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على الاعتراف بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) وتمكين المرأة كهدف قائم بذاته ترتبط به أهداف ومؤشرات واضحة يجب تحقيقها من خلال تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، مع احترام الخصوصيات الوطنية والثقافية للدول الأعضاء، **تمشياً مع القانون الدولي، حسب الاقتضاء؛**
- نشدد على مفهوم القيم الأسرية بوصفها وحدة أساسية لبناء مجتمع سليم وقادر على البقاء؛**
7. **نصمم على** تعزيز أنشطة الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية من خلال تبادل أكثر فعالية لوجهات النظر والتفاعل الوثيق؛
8. **نطلب من** اللجنة الخاصة للنساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية توسيع نطاق أنشطتها تحت رعاية اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية، واتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل الترابط بين النساء البرلمانيات في آسيا؛
9. **نطلب من** الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية تخصيص جزء خاص من الموقع الإلكتروني للجمعية لتسهيل الترابط بين النساء البرلمانيات في آسيا بشكل يغطي الحصول على معلومات محدّثة عن أنشطة النساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛
- نعبر عن** قلقنا البالغ إزاء الوضع المزري الذي تعيشه ملايين النساء في جميع المناطق التي مزقتها الحروب والنزاعات اللواتي يتعرضن حتماً للخطر ويتعرضن هن وأفراد أسرهن وخاصة الأطفال؛
10. **نعبر عن** دعمنا للبرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية في دفعها لأجندة المرأة، والسلام، والأمن، لا سيما من خلال تعزيز دور المرأة في أنشطة بناء السلام.





مشروع قرار حول تعزيز الحوار والوثام بين أتباع أديان العالم

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نلاحظ دور تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة في تعزيز قيم الرحمة والشمول والاحترام في العمل من أجل عالم أكثر عدلاً وسلاماً وتشميراً، من خلال تعزيز التفاهم، والتسامح والاحترام بين الحضارات، والثقافات والأديان والمعتقدات؛

وإذ نستذكر مع التقدير مختلف المبادرات العالمية، والإقليمية ودون الإقليمية بشأن التفاهم المتبادل والوثام بين الأديان، بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/65 (2010)، والمؤتمر الدولي المعني بالبيئة، والسلام والحوار بين الحضارات والثقافات (2005)، والاجتماع الآسيوي الأوروبي للحوار بين الأديان حول موضوع "بناء الوثام بين الأديان في المجتمع الدولي"، والمؤتمر رفيع المستوى للحوار الدولي بين الأديان (2014)، والمنتدى العالمي السابع لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة (2016)، والمؤتمر السادس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية (2018)، و"وثيقة الأخوة الإنسانية في سبيل السلام العالمي والتعايش" الصادرة عن اجتماع الأخوة الإنسانية (2019)؛

وإذ نعي أن الوثام بين الأديان عند أتباع مختلف أديان العالم بشكل عام، وآسيا على وجه الخصوص، له أهمية قصوى لبقاء ووثام الجنس البشري وتعزيز ثقافة السلام، والتفاهم والاحترام والأمن والتسامح؛

وإدراكاً للدور الأساسي للحوار بين أتباع مختلف الأديان والعقائد في تعزيز التعاون المتبادل، والانسجام والتعاون بين أتباعها؛

وتعبيراً عن الحاجة إلى استكشاف السبل والوسائل لتكثيف الوثام بين الأديان والتعاون الناتج عن ذلك لتعزيز السلم والأمن الدوليين لجعل العالم مكاناً أفضل للعيش؛



وإقراراً بأن الموجبات الأخلاقية للأديان والمذاهب والمعتقدات جميعاً تدعو إلى السلام، والتسامح والتفاهم؛
وإذ نثني على المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة في دعم الحوار بين الحضارات والأديان، وفي مقدمتها تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة؛
وإذ نرحب أيضاً بالمبادرات التي قامت بها بعض الدول التي تعزز الحوار بين شعوب أديان مختلفة، بما في ذلك المركز الدولي للحوار بين الحضارات والمواطنين وأتباع الأديان، الذي تم إنشاؤه في العام 2012، والمركز الدولي للتعايش السلمي الذي تم إنشاؤه في العام 2018، وتدشين الكرسي للحوار بين العقائد والتعايش السلمي في جامعة سابيينزا في روما في العام 2018؛
لذلك فإننا،

1. **نقرر** التقدم بطلب للحصول على عضوية الجمعية البرلمانية الآسيوية في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه تركيا خلال الجمعية العامة الحادية عشرة بهدف المساهمة في جهود توفير حلول دائمة للنزعات المتصاعدة للتمييز وكرهية الأجانب والتعصب والتطرف العنيف؛
2. **نعتمد** بأن الحوار المنتظم بين البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية يصبح مكملاً فعالاً لمواجهة تحديات النزاعات الدولية الجارية على أساس الاختلافات والتناقضات الدينية؛
3. **ندين** الصور النمطية السلبية لأي أشخاص تقوم على أساس العرق أو الدين، ونشجب أي نشاط يؤدي إلى الانقسام بين أتباع الديانات المختلفة؛
4. **نؤكد** على أهمية الاعتدال بصفته قيمة اجتماعية لمواجهة التطرف العنيف ولزيد من المساهمة في تعزيز الحوار بين العقائد **والحوار الثقافي**، والتسامح والتفاهم والتعاون، ونشجع الجهود، بحسب المقتضى، لتمكين صوت الاعتدال من العمل معاً بهدف بناء عالم أكثر أمناً وتشميراً وسلاماً؛
5. **نعلن** أنه لا يمكن أن يعزى أو يُنسب التطرف والإرهاب إلى أي دين أو جنسية لأنهما عدوان مشتركان للبشرية جمعاء؛
6. **نعتبر** أن أي شكل من أشكال **التمييز** على أساس الدين أو المعتقد، أو العقيدة أو الانتماء العرقي يتعارض مع مزايا الحوار بين الأديان ولا مكان له في مجتمع الأمم المتحدة؛
7. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في تقديم صك قانوني وطني خاص بهدف توفير مناخ ملائم للحوار والتعاون بين الأديان وكذلك الانسجام بين الأديان كافة؛
8. **نشجب** بأشد العبارات جميع الفظائع وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة تحت غطاء الأديان، وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن تقديم أي دعم لمثل هذه المجموعات الإرهابية؛



9. ندين إساءة استخدام وتحريف المعتقدات الدينية من قبل الجماعات المتطرفة وأتباعها، مما يؤجج الكراهية بين الأديان وكذلك داخل الأديان، وتحميلهم المسؤولية عن التحريض على إصدار الأحكام الخاطئة، والعنف والوحشية ضد أتباع الديانات والعقائد الأخرى؛

ندين الأعمال المخزية واستغلال حرية الرأي والتعبير للإساءة إلى المعتقدات الدينية والكتب السماوية، مما يشكل إهانة خطيرة لمشاعر مئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم؛

10. نشجب بشدة أي مناصرة للكراهية تستند إلى الدين أو المعتقد وتشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف سواء تلك التي تنطوي على استخدام وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى؛

11. ندعو المجتمع الدولي لأن يطلع على الأوضاع الإنسانية في آسيا؛

12. نحث جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تكثيف جهودها لتطوير الأطر الدولية والإقليمية لتعزيز أفضل الممارسات التي تؤدي إلى الانسجام والتعاون بين الأديان؛

13. ندعو البرلمانات الأعضاء لتعزيز المزيد من المصالحة بهدف المساعدة في تأمين السلم الدائم والتنمية المستدامة، بما في ذلك العمل مع زعماء العقائد والمجتمعات وعبر إجراءات وخدمات تصالحية ومن خلال تشجيع العفو والرحمة بين الأفراد؛

14. نشجع كل البرلمانات الأعضاء على إصدار قوانين وتشريعات لتجريم الأعمال المرتبطة بالتشهير بالأديان ومقدساتها وعلى محاربة كل أشكال التمييز، كما أننا نرفض بشدة خطاب الكراهية وريهاب الإسلام؛

15. نؤكد على أهمية جهود المجتمع الدولي المنسقة في إنشاء مراكز متخصصة لمحاربة الفكر المتطرف ومحاربة الإرهاب المتطرف، وذلك بهدف تعزيز ثقافة السلام والأمن والتسامح؛

16. نشجع الدول الآسيوية على الالتزام بالمبادئ والقيم الواردة في وثيقة الأخوة الإنسانية للسلام العالمي والتعايش، التي تعكس قيم التسامح والاعتدال ورفض العنصرية؛

17. نشجع الدول الآسيوية على استحداث جائزة للتسامح بهدف دعم الجهود المبذولة في مجالي السلام والتسامح؛

18. نطلب من الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية السعي للحصول على آراء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية وكذلك الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الاجتماع القادم للجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية.





مشروع قرار حول التعاون القانوني والتشريعي في محاربة تهريب المواد الثقافية في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر القرار APA/2013/5 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2013 بشأن حماية واحترام التنوع الثقافي في آسيا؛

وإذ نستذكر الأحكام ذات الصلة عند الاقتضاء بشأن حماية التراث الثقافي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع (1949)، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (1954) وبروتوكولاتها ذات الصلة، واتفاقية وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة (1970)، والاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001) وتوصية نيودلهي لليونسكو للعام 1956 بشأن التنقيبات التي أجريت في الأراضي المحتلة، وإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها، بناءً على طلب المملكة الأردنية الهاشمية، على قائمة التراث العالمي (1981) وعلى قائمة التراث العالمي المعرض للخطر (1982)، والتوصيات والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن اليونسكو، (اليونسكو، لجنة التراث العالمي)، والقرار: 42 COM 7A.21، بشأن مدينة القدس القديمة وجدرانها (موقع مقترح من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، (C 148 REV)؛

وإذ نؤكد على التزام جميع الدول الأطراف بالتنفيذ العاجل لأحكام الفقرات من 15 إلى 17 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2199 (2015)، في ما يتعلق بالتراث الثقافي المعرض للخطر في جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية؛



وإذ تأخذ في الاعتبار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2347 (2017) الذي يهدف إلى تعميم حماية التراث الثقافي على المستوى العالمي؛

وإذ نستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 180/66 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2011 بشأن "تعزيز تدابير منع الجريمة واستجابة العدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، ولا سيما في ما يتعلق بالاتجار بها"، الذي حثت فيه الجمعية الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على تعزيز وتنفيذ الآليات بشكل كامل لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، من أجل مكافحة جميع أشكال وجوانب الاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة، مثل السرقة، والنهب، والإتلاف، والإزالة، والسلب، وتدمير الممتلكات الثقافية، وتيسير استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة والمنهوبة وإعادتها؛ وإذ نستذكر أيضاً قرارات الجمعية العامة رقم 186/68 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2013 بشأن تعزيز تدابير منع الجريمة واستجابات العدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، ولا سيما في ما يتعلق بالاتجار بها 196/69 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2014، بعنوان "المبادئ التوجيهية الدولية لمنع الجريمة واستجابات العدالة الجنائية في ما يتعلق بالاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم الأخرى ذات الصلة"، ورقم 76/70 بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى دولها الأصلية؛

وإذ نرحب بالدور المهم والفعال الذي تلعبه الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبط بالتجارة في القطع الأثرية المهربة، ولا سيما في آسيا؛

وإذ نعبر عن قلقنا العميق إزاء تنامي مشكلة تهريب المواد الثقافية في آسيا،

وتأكيداً على الدور الهام للبرلمانات في إقناع الحكومات باستحداث استراتيجيات وطنية تتضمن إطاراً قانونياً لمكافحة تهريب المواد الثقافية؛

وإذ نعتبر تهريب الممتلكات الثقافية من آسيا تهديداً لثراء التراث الثقافي الآسيوي؛

وإذ نقر بدور البرلمانات في تعزيز الوعي العام بالتهديد الذي تتعرض له الهوية والتراث الوطنيين للدول التي يتم تهريب المواد الثقافية منها إلى الخارج؛



وإدراكاً أيضاً للحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرة البرلمانية على تعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تهريب المواد الثقافية؛

لذلك فإننا،

1. نحثّ جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على الاستفادة من دورها التشريعي لمنع ومعاينة تهريب القطع الثقافية في آسيا وتسهيل الجهود المتضافرة لإعادة القطع المسروقة إلى مواقعها الأصلية من دون أي تكلفة على البلد المالك الأصلي؛
2. ندعو جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية التي لم تفعل ذلك إلى النظر في التصديق على اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (1954)، واتفاقية اليونسكو بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة (1970)، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001)، واتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي (2003)؛
3. نطلب من جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية تعزيز تشريعاتها الوطنية بشأن حماية الممتلكات الثقافية ومكافحة جميع أشكال تهريب الممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة التي سيتم سنّها على أساس المبادئ المشتركة التي أعدتها الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية والمرفقة بهذا القرار، وبما يتوافق مع الإجراءات التشريعية الداخلية الخاصة بها؛
4. نعرب عن دعمنا لمواصلة تعزيز نظام الإدارة لحماية التراث الثقافي المنقول من سرقة وتهريب الممتلكات الثقافية؛
5. نحث البرلمان العضو في الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومة الوطنية على العمل بشكل أوثق في وضع التشريعات وتنفيذ القوانين التي تهدف إلى محاربة الاتجار غير المشروع عبر الحدود، وسرقة القطع الأثرية الثقافية، وغيرها من الممتلكات الثقافية، مع تأمين الدعم والمساعدة المتبادلين من خلال هيئات إنفاذ القانون في عمليات القتال؛
6. نحث أيضاً كل البرلمانات الأعضاء على بذل الجهود لتسجيل تراثهم الثقافي المادي وغير المادي المشترك بصورة مشتركة ضمن قائمة منظمة اليونسكو ذات الصلة .





مشروع قرار حول التعاون الفعال في محاربة الإتجار غير المشروع بالمخدرات في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر تقرير اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية الذي عُقد في طهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2011،

وإذ نعي حقيقة أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتأثيره السلي على الصحة، والسلامة، والنظام العام، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية، والصحة الاجتماعية يشكل مصدر قلق رئيسي في آسيا ويستحق دراسة شاملة من قبل الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى مواصلة اتخاذ تدابير مركزة في إطار ميثاق باريس من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات بهدف مكافحة الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة وإنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة في آسيا؛

وإذ نؤكد أن خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات منتشر على نطاق واسع، ولذلك ثمة حاجة ملحة لحشد جهود جميع الدول للحد من إنتاج الأفيون والهروين في القارة الآسيوية وتفكيك شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات من جميع أنحاء آسيا؛

وإذ نقر بأن الدول الأكثر تضرراً من عبور المخدرات، ولا سيما الدول النامية من بينها، قد قدمت إسهامات وتضحيات هامة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنع وصول المواد المنقولة بشكل غير مشروع إلى المنطقة والأسواق؛



وإذ نؤكد من جديد على استمرار الحاجة إلى تقديم دعم تقني ملموس كاف ومستدام، ودعم بناء القدرات للدول الأكثر تضرراً من عبور المخدرات، ولا سيما الدول النامية من بينها، في جهودها الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتصدي للتحديات المرتبطة بذلك؛

وإذ ندرك أن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة يمكن أن يستخدم في تمويل جرائم منظمة أخرى، بما في ذلك الإرهاب؛

وإذ نعرب عن الحاجة إلى استكشاف السبل والوسائل لتكثيف التنسيق الإقليمي بين المشرعين لمكافحة الاتجار بالمخدرات وجعل سياسات مكافحة المخدرات أولوية في برامج التعاون مع الدول الآسيوية المتضررة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومساعدتها؛

وإذ نقرّ بالتحديات المترابطة التي تواجه الدول الآسيوية، بما في ذلك استمرار زراعة العقاقير المخدرة وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة مما يشكل تهديداً خطيراً للمنطقة؛

وإذ نعرب عن الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي والإقليمي لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون في المناطق الأكثر تضرراً من الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة، وإنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها، والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة في آسيا، وتكثيف برامج تدريب العاملين على إنفاذ القانون؛

وإذ ندرك أيضاً أهمية برنامج "التنمية البديلة" كنهج لتقليل زراعة النباتات التي تحتوي على مواد مخدرة من خلال تدابير التنمية الريفية التي أقرتها بقوة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى تعزيز التعاون المشترك مع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة في البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، مع التركيز على المختبرات السرية لإنتاج الهيرويين والجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في تجارة المخدرات غير المشروعة، مع التأكيد على الحاجة الملحة لزيادة الجهود المبذولة من قبل الأطراف المعنية في الأمم المتحدة بهدف تحقيق التنمية الريفية المتكاملة، وبناء البنية التحتية ودعم المزارعين المشاركين في الإنتاج البديل؛



وإذ ندرك الحاجة إلى مزيد من التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية، واتباع نهج موجه نحو النتائج، بين وكالات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء، بما في ذلك الجمارك وسلطات الحدود، من أجل تحسين معالجة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة داخل المنطقة وخارجها؛

وإذ ندعم الجهود الإقليمية والدولية لتحسين إنفاذ القانون في مكافحة إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة والاتجار بها والحد من الأنشطة المالية المتعلقة بالمخدرات؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى مساعدة الدول الأكثر تضرراً من الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة أو المعرضة لخطرها في تنمية اقتصادها وتنويع الزراعة لتقليل اعتماد الناس على عائدات الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة والاتجار بالمخدرات، والأخذ في الاعتبار مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة وبما يتماشى مع التشريعات الوطنية؛

وإذ نعيد التأكيد على أن التنمية البديلة هي بديل حاسم ومشروع ومجدي ومستدام للزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة، وأنها تدير فعال ويشكل أحد المكونات الرئيسية لسياسات وبرامج مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات وغير ذلك من تحديات الجريمة المتصلة بالمخدرات، وإذ نؤكد على أن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى تبادل الممارسات المثلى واتخاذ التدابير المناسبة للوقاية من المخدرات وعلاج وإعادة تأهيل مدمنيها؛

وإذ نعرب عن الحاجة إلى تعاون دولي أكثر نشاطاً وكفاءة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في آسيا؛

وإذ نولي أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومكتب المخدرات والجرائم، والجمعية البرلمانية الآسيوية، لمكافحة تهديدات الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإضفاء الشرعية على الدخل المتأتي من النشاط الإجرامي؛



وإذ نشدد على أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات للعام 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول العام 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية للعام 1988، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، تشكل حجر الأساس في النظام الدولي لمراقبة المخدرات؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا الثابت، بما في ذلك في سياق التصدي للمخدرات، لضمان أن تكون جميع جوانب خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، خفض العرض والتدابير ذات الصلة، وينبغي معالجة التعاون الدولي بما يتفق تماماً مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الأصيلة لجميع الأفراد ومبادئ المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل بين الدول؛

لذلك فإننا،

1. ندعو البرلمانات الآسيوية للتنسيق في ما بينها لمراجعة التشريعات ذات الصلة لمعالجة الجوانب المختلفة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال مواءمة القوانين وجعل الحد الأدنى للعقوبة أكثر شدة؛
2. ندعو البرلمانات الآسيوية إلى اعتماد قوانين لتسليم الأشخاص المدانين بالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى دولهم الأصلية من أجل محاكمة عادلة تستند إلى التشريعات الوطنية؛
3. نؤكد على الحاجة إلى تبادل المعلومات والممارسات المثلى داخل البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
4. نبقي متيقظين لطريقة العمل الجديدة من خلال العالم الرقمي وكذلك توافر المواد الجديدة من المخدرات التي لم يتم إدراجها بعد في القوائم الوطنية المعنية للمخدرات غير المشروعة، وندعو إلى تعاون قوي بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن هذه المسائل؛
5. نكرر التأكيد على الحاجة إلى تنسيق وتحسين أنشطة إنفاذ القانون لمكافحة إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها، والمؤثرات العقلية وموادها الكيميائية السليفة والحد من تدفق المخدرات غير المشروعة بشكل أكثر فعالية؛



6. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في اعتماد لوائح تشريعية ذات صلة لتعزيز التعاون الدولي لدعم برامج التنمية البديلة الشاملة والمستدامة كعناصر أساسية لاستراتيجيات ناجحة للتحكم في المخاصيل، لا سيما في المناطق المتأثرة أو المعرضة لخطر الزراعة غير المشروعة للمخاصيل، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة واستمرار البرلمانات الأعضاء ذات الخبرة الواسعة ذات الصلة في تبادل الممارسات المثلى، عند الطلب؛
7. **نؤكد** أهمية الاستخدام الفعال للمساعدات المالية الدولية لتوفير فرص اقتصادية بديلة من أجل ضمان سياسة مستدامة لمكافحة المخدرات؛
8. **ندعو** البرلمانات الآسيوية الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تمكين المجتمع المدني كشريك فعال للبرلمانات وتعزيز دور وسائل الإعلام في مكافحة الاتجار بالمخدرات في آسيا؛
9. **نشجع** جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم حكوماتها من أجل التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة لمكافحة تهديد الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وإضفاء الشرعية على الدخل الناتج عن الأنشطة الإجرامية؛
10. **نحث على** أن يصبح الحوار المنتظم حول دعم الإجراءات المشتركة للحكومات الآسيوية ضد التهديدات المذكورة أعلاه داخل الجمعية البرلمانية الآسيوية مكماً فعالاً لمواجهة تحديات الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة؛
11. **نعرب عن** التزامنا بتشجيع وتعزيز التعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، في الأمور ذات الاهتمام المشترك انطلاقاً من روح هذا القرار بشأن تقديم المساعدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
12. **نشجع** الترابط بين الوكالات أو المنظمات الوطنية ذات الصلة في آسيا التي تتعامل مع الجرائم العابرة للحدود لزيادة تعزيز نشر المعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية؛
13. **نطلب** من الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية السعي للحصول على آراء جميع البرلمانات الأعضاء حول طرق ووسائل التنفيذ الفعال لهذا القرار.



(مؤجل)

APA 13th Plenary/SC-Social and Cultural Affairs/Draft Res/2023/09

9 كانون الثاني/يناير 2023

تركيا

الجمعية

البرلمانية

الآسيوية



مشروع قرار حول المساعدات الإنسانية للجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق والجمهورية اليمنية وغزة وميانمار التي هي على حافة الكارثة الإنسانية (توصي اللجنة الدائمة بحذف مشروع القرار هذا من جدول أعمالها)

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية
على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 (2015)، (تركيا)

~~إذ نرحب بإرساء نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية يوم 30 كانون الأول/ديسمبر
2016 ومذكرة خفض التصعيد فيها التي وقعت في أستانا، جمهورية كازاخستان، في 4 أيار/مايو 2017،
(تركيا)~~

إذ نعرب عن تقديرنا أيضاً للجهود التي يبذلها برنامج أستانا لضمان الهدوء على أرض الواقع، والنهوض
بالعملية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، وتنفيذ تدابير بناء الثقة. (تركيا)

إذ نسأط الضوء على مذكرة استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب، الموقعة في سوتشي، روسيا
الاتحادية، في 17 أيلول/سبتمبر 2018 والبروتوكول الإضافي لمذكرة استقرار الوضع في منطقة وقف التصعيد
في إدلب، الموقع في موسكو، روسيا الاتحادية، في 5 آذار/مارس 2020. (تركيا)

وإذ نستذكر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 و2165؛



وإذ نشير أيضاً إلى ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1963)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ (إندونيسيا)

وإذ نقدر تجديد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165 في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 والقدرة على إتاحة إمكانية تقديم المساعدة عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية؛

وإذ نشعر بالقلق إزاء الكارثة الإنسانية المستمرة في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية، وغزة وميانمار وإزاء الحرمان الذي يلحق بالمهجرين داخلياً واللاجئين أو أي من المتضررين في تلك الدول؛

~~**وإذ نرحب بإنجازات صيغة أستانا منذ كانون الثاني/يناير 2017، ولا سيما التقدم المحرز في الحد من العنف في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية والمساهمة في السلام والأمن والاستقرار في البلاد؛ (تركيا)**~~

وإذ نكرر التأكيد على تصميمنا على مواصلة الجهود المشتركة الهادفة إلى حماية المدنيين وتحسين أوضاعهم الإنسانية من خلال تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق إلى الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية وميانمار؛

وإذ نقرّ بأن المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية والدول المنفردة يجب أن تدعم إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحاصرين في أزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم؛

"وإذ يساورنا القلق إزاء الآثار المدمرة لزلازل 6 شباط/فبراير التي وقعت في تركيا والجمهورية العربية السورية، مما زاد من تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً، ولا سيما في شمال غرب الجمهورية العربية السورية"؛ (تركيا)

وإذ نرحب بجميع الإجراءات التي اتخذتها حكومات البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لمساعدة المهجرين داخلياً⁴ و⁴ اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية، وميانمار، بما في ذلك، ومن بين أمور أخرى، من خلال تزويدهم بالمساعدات الإنسانية، والعبور الآمن للحدود والتوطين المؤقت؛

⁴ أعرب الوفد التركي عن تحفظه على عبارة "المهجرين داخلياً" في هذه الفقرة.



وإذ نرحب بدول الجمعية البرلمانية الآسيوية التي أعلنت فتح حدودها الدولية أمام اللاجئين؛

لذلك فإننا،

1. نقدم الدعم الإنساني للمدنيين في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية، وميانمار عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46؛

2. ندعم جهود الدول التي تستضيف اللاجئين وتقدم المساعدات الإنسانية ونوصي ببذل كل جهد لتسهيل إيصال المساعدات في جمهورية العراق، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية، وغزة وميانمار؛

3. نشجع جميع الأطراف ذات الصلة على السماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية في الجمهورية العربية السورية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46 وقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2139 و2165؛

4. نقدم المساعدة للنازحين واللاجئين العراقيين، والسوريين، والجمهورية اليمنية، ومن غزة وميانمار، المحرومين من الاحتياجات الأساسية والباحثين بشكل يائس عن مأوى؛

5. نؤكد على أن إيصال المساعدات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية، وغزة وميانمار يجب أن يتم وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية لهذه الدول، وندين أي محاولة لانتهاك تلك القوانين؛

نحث سلطات الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية وميانمار على اتخاذ تدابير عاجلة وفورية لوضع حد لجميع الأعمال التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي والعهود الدولية الأخرى، ومطالبة البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بالحفاظ على اتصال فعال وبناء معها؛ (الفقرة الجديدة: إندونيسيا)

6. نساعد في تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكذلك لإعادة غير المشروطة للاجئين والمهجرين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وميانمار والجمهورية اليمنية؛

7. نشجع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على مراقبة العودة الآمنة والطوعية وغير المشروطة للاجئين والمهجرين داخلياً (تركيا) من أجل ضمان استدامة العملية وسلامة اللاجئين.



ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى العمل مع المنظمات الإقليمية المعنية، وتنظيم المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية من أجل ربط اتصال بناء وتعزيز السلم والأمن في الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية وغزة وميانمار؛ (الفقرة الجديدة: إندونيسيا)

نشجع جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على المساهمة مالياً في جهود الإغاثة الإنسانية الدولية الجارية في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية وغزة وميانمار». (تركيا)



(مؤجل)

APA 13th Plenary/SC-Social and Cultural Affairs/Draft Res/2023/10

9 كانون الثاني/يناير 2023

تركيا

الجمعية

البرلمانية

الآسيوية



مشروع قرار حول حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا (توصي اللجنة الدائمة بحذف مشروع القرار هذا من جدول أعمالها)

أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية الذين يمثلون الدول الأطراف الموقعة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

إذ نقر بأن تنمية العمال المهاجرين وحماية حقوقهم تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتسهم في تطوير وتعزيز العلاقات الودية بين الدول؛

وإذ نستذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي تكون الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية أطرافاً فيها؛

وإذ نلاحظ أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم 97 بشأن الهجرة من أجل العمل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 المتعلقة بالعمال المهاجرين (حكم تكميلي)، قد وضعت إطاراً قانونياً لحماية العمال المهاجرين إن أمكن ذلك؛

وإذ نحيط علماً بأهمية إعلان نيويورك للعام 2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين وتوافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين⁵؛

وإذ نعترف بأهمية اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال" و"بروتوكول مكافحة التهريب للمهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"

⁵ اعتمد مع تحفظات من تايلاند.



في تعزيز حقوق الإنسان للعمال الآسيويين المهاجرين دون المساس بنوع الجندر الخاص بهم أو بعرقهم أو بلغتهم أو بدينهم أو بجنسيتهم أو بأصلهم العرقي؛

وإذ نلاحظ اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين في المؤتمر المئة لمنظمة العمل الدولية في جنيف، 2011 كإقرار عالمي بحقوق العمال المنزليين حيث يكون العديد منهم مهاجرين؛
وإذ نؤكد على أهمية وضع إطار قانوني وطني وكذلك إطار قانوني واسع لحماية حقوق العمال المهاجرين مع الإشارة إلى الوضع القانوني وغير القانوني للحالات المختلفة؛

وإذ نشعر بقلق عميق إزاء الظروف غير المستقرة التي يواجهها العمال المهاجرون مثل انتهاك حقوقهم الإنسانية بما في ذلك من خلال المضايقة والعنف والتمييز والأجور المنخفضة والوظائف الوضيعة والوظائف غير مدفوعة الأجر والعمل المفرط؛

وإذ نؤكد على التحديات التي تواجهها العاملات المهاجرات مثل التحديد القسري للإقامة، وتدني الأجور، وعدم دفع الأجور، وساعات العمل المفرطة، والأنشطة المرهقة بدنياً، والتحرش والاعتداء الجنسي، والإتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والبعاء؛

وإذ ندرك أن الوضع غير المستقر للمهاجرين يحول دون تهيئة الظروف للحماية الكاملة والشاملة لحقهم من قبل حكومات بلدان المقصد أو العبور؛

وإذ نؤكد على أن تكييف العمالة المهاجرة مع الظروف المحلية ونشاط العمل في دول المقصد وكذلك الاندماج في المجتمع المستقبل هي عوامل مهمة تسهم في الممارسة الفعالة لحقوق العمال المهاجرين؛

وإذ نعترف بمساهمة العمال المهاجرين في المجتمع والاقتصاد في كل من الدول المستقبلية والمرسلة ومدخلاتهم في التنمية والازدهار في المنطقة؛

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية العلاقات الودية والتعاون بين الحكومات والبرلمانات وشعوب آسيا في حل المشاكل المتعلقة بالعمال الآسيويين المهاجرين، وعلى وجه الخصوص، تقديم خدمات المساعدة على العودة إلى الوطن مثل التنسيق مع العائلات، والمساعدة في المطار، والنقل الداخلي، والمأوى المؤقت، والخدمات الطبية وإعادة التأهيل؛



وإذ نقر بالدور الهام للبرلمانات في تعزيز السياسات الاجتماعية وسياسات حقوق الإنسان، وفي تنسيق النهج الآسيوي بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا؛

وإذ نؤكد على أن تأمين إجراءات مناسبة لحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا هو جزء من المسؤولية المشتركة بين الدول الآسيوية نحو رؤية مشتركة للأمن والازدهار، والتي تركز على تحسين نوعية حياة شعوبها؛

وإذ يساورنا القلق إزاء نزوح الأشخاص الذين حاولوا الفرار من أوطانهم في آسيا إلى بعض الدول الأوروبية، بسبب نقص أو عدم كفاية الأمن والغذاء والخدمات الصحية والسكن والتوظيف وما إلى ذلك؛ كثير منهم من العمال الشباب المهاجرين؛

وإذ نلاحظ بقلق بالغ أن التعصب العرقي وغيره من أشكال التعصب هي الأسباب الرئيسية للهجرة القسرية؛

لذلك فإننا،

1. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للتأكيد على الالتزام الآسيوي بحماية حقوق العمال المهاجرين والقضايا الإنسانية في آسيا؛
2. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز ومواءمة إجراءاتها من أجل حماية أفضل لحقوق العمال المهاجرين، لا سيما قضايا النساء والأطفال؛
3. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى حث حكوماتها على دمج الرؤى والمبادئ والأهداف والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتمد في المؤتمر الحكومي الدولي للأمم المتحدة لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الأمن والنظام والالتزام بالهجرة النظامية الذي عقد في المغرب، كانون الأول/ ديسمبر 2018 وذلك في سياساتها الوطنية المتعلقة بالمهاجرين؛
4. **نطالب** دول الجمعية البرلمانية الآسيوية المرسلة للعمال المهاجرين بتزويدهم بالمهارات والمعرفة الكافية **وكذلك التوجيه السابق للمغادرة (تايلند)** حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم وفهم الثقافة والقوانين واللوائح السائدة في الدول المستقبلة؛



5. **نؤكد** على ضرورة حث الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تسهيل التدريب المهني لقوى العمل المهاجرة حتى يتمكن هؤلاء العمال المهاجرون من الاندماج **من أجل إدماجهم (تايلند)** في البلد المستقبل، **و ضمان حياتهم والمساهمة في وبالتالي تحسين نوعية حياتهم ومساهماتهم في (تايلند)** التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن **لكل (تايلند) بلد مستقبل (تايلند) ؛**
6. **نحث** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على ضمان أنه في حالة انتهاك القوانين المحلية، ينبغي تطبيق هذه القوانين بطريقة عادلة ومنصفة على كل من العمال المهاجرين والمواطنين؛
7. **نشجع** تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين الدول في جميع مجالات وقضايا العمال المهاجرين لتعظيم المنافع المحتملة وتقليل الآثار السلبية للهجرة؛
8. **نشجع** الدول المعنية في البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية بما في ذلك اتفاقية الإخطار القنصلي الإلزامي وفقاً لروح اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية؛ حيث تكون الدول المرسله على علم جيد بالمشاكل القانونية التي يواجهها عمالها المهاجرون؛
9. **نشدد** على أهمية إشراك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وزيادة المشاركة والتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة لتمكين الحكومة من وضع سياسات أفضل والإشراف على تنفيذ اللوائح المتعلقة بقضايا العمال المهاجرين؛
10. **نوصي** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بتقديم معلومات كافية عن اللوائح والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمال المهاجرين في بلدانهم، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وكذلك الفرص والتحديات التي تواجهها الدول الآسيوية في ما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين ورفاههم؛
11. **نحث** الدول الأعضاء المعنية في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز ظروف العمل العادلة والملائمة، والحد الأدنى المناسب للأجور، والوصول للملائم إلى ظروف معيشية وصحية لائقة للعمال المهاجرين؛
12. **نطلب** من الأمين العام التنسيق مع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير بشأنه إلى اجتماع اللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية.





مشروع قرار حول تعزيز تنشئة الأطفال والشباب المتميزة في سبيل مجتمع مستدام في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 المؤرخ 25 سبتمبر 2015، وفي الجلسة التي اعتمدت الجمعية العامة خلالها خطة التنمية المستدامة للعام 2030 واعترفت بالأطفال والشباب كعوامل حاسمة للتغيير؛

وإذ ندرك دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وتمكين الأطفال والشباب في آسيا؛

وإذ نؤكد على الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 4 و5 و8 و16 بناء على القواعد والخلفيات الثقافية الوطنية تمثيلاً مع القانون الدولي، حسب الاقتضاء، كأساس لبناء مجتمعات مستدامة ومسالمة وشاملة في آسيا؛

وإذ ندرك أن التعاون بين البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز جودة تنمية الأطفال والشباب في المنطقة؛

وإذ نؤكد من جديد على أن المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك مصالح الطفل الفضلى، وعدم التمييز والمشاركة والبقاء والنمو، توفر إطار عمل قانوني دولي للإجراءات المتعلقة بالأطفال، لضمان أن حقوقهم محمية، بناء على القواعد الوطنية والخلفية الثقافية وتمثيلاً مع القانون الدولي، حسب الاقتضاء؛

وإذ نؤكد من جديد على أن برنامج العمل العالمي للشباب يتضمن المصالح الفضلى للشباب، وعدم التمييز والمشاركة وفرص البقاء والتنمية، ويوفر إطار عمل للإجراءات المتعلقة بالشباب بهدف ضمان حمايتهم في حقوقهم.



لذلك فإننا،

1. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى الاعتراف بأهمية جودة تنمية الأطفال والشباب والنظر، بمشاركة الأطفال والشباب، في توفير الرعاية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية والتغذية، والتعليم والتدريب الجيدين لتنمية المهارات، والخدمات الأساسية الأخرى لتمكين الأطفال والشباب كأعضاء يتمتعون بصحة جيدة ومسؤولين ومنتجين في المجتمع؛
2. نشجع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة التعاون بين البرلمانات الأعضاء لتعزيز تنمية الأطفال والشباب بدرجة عالية من الجودة، وتقديم الرعاية والمساعدة لهم، وكذلك حماية جميع الأطفال والشباب من جميع أشكال العنف، وسوء المعاملة، والتطرف والاستغلال والتمييز؛
3. نشجع أيضاً البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تقوية، وعند الضرورة، سن أو إصلاح التشريعات لضمان حماية جميع الأطفال والشباب من جميع أشكال العنف، وكذلك تحسين خطط تنمية الأطفال والشباب؛
4. نطلب من الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية أن يقدم، بالتعاون مع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، تقريراً إلى اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية حول تنفيذ هذا القرار.





مشروع قرار حول مجتمع المسنين في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستذكر قرارها 12/2017 بشأن دور البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقرار 17/2017 حول التعاون بشأن العدالة الصحية في آسيا؛

وإذ نستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/57 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2002، الذي أيدت فيه الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، والقرارات اللاحقة رقم 150/59 المؤرخة 1 شباط/فبراير 2005 بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية بشأن الشيخوخة؛

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والذي اعتمدت فيه الجمعية العامة أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وإذ نؤكد على الحاجة إلى ضمان أخذ المسائل المتعلقة بكبار السن في الاعتبار عند تنفيذها من أجل ضمان عدم إهمال أو تجاهل أحد، بما في ذلك كبار السن؛

وإذ ندرك أن شيخوخة السكان في العديد من الدول في آسيا تنمو بسرعة في حين أن معدلات الخصوبة في تلك الدول آخذة في الانخفاض بشكل كبير؛

وإذ نقرر بأن من المتوقع أن يمثل كبار السن في آسيا أكثر من 17 بالمئة من السكان بحلول عام 2030، بسبب ارتفاع متوسط العمر المتوقع؛

وإذ يساورنا القلق من أن سوء الفهم والتحيز لا يزالان يشكلان تحدياً أمام فرصة مشاركة كبار السن في العمالة المنتجة في بعض الدول، مع مراعاة ثقافة الاحترام الفريدة تجاه كبار السن في آسيا؛



وإذ نضع في اعتبارنا أن التكيف والاستعداد العام من خلال نهج متعدد الأوجه لمسار الحياة هما مفتاحان لمساعدة المجتمع على الاستجابة بفعالية للأعباء التي يُنظر إليها عادة في مجتمع مسن؛

وإذ نقر بأن كبار السن قد أسهموا إسهاماً كبيراً في تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ولذلك ينبغي تشجيع سنّ تشريعات فعالة لإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق الإمكانيات الكامنة لكبار السن بصورة كاملة؛

لذلك فإننا،

1. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى النظر في تطوير واعتماد تشريعات بشأن الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية وفرص العمل لكبار السن، فضلاً عن استكشاف تشريعات مبتكرة مثل التقاعد التدريجي وتقاسم الوظائف والعمل بدوام جزئي؛
2. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على مراقبة تنفيذ سياسات الحكومات الخاصة بالشيخوخة وإعطاء الأولوية لتوافر البيانات والمعلومات المستندة إلى الأدلة الدقيقة والموثوقة والمحدّثة من أجل ضمان التنفيذ الفعال والكفؤ والمستدام؛
3. **نحث** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على ممارسة سلطاتها التأسيسية لتعظيم الفرص المتاحة لكبار السن، بما في ذلك من خلال تعزيز العمل المرن وترتيبات التوظيف البديلة، حسب الاقتضاء؛
4. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على العمل مع دوائرها الانتخابية ذات الصلة والآليات المجتمعية لتعزيز بيئة المتطوعين التمكينية لكبار السن، مع مراعاة السياقات والمعايير الاجتماعية المختلفة؛
5. **نشجع** البرلمانات على تطوير التشريعات والسياسات لتعزيز بيئة مواتية لحياة كبار السن وتقديم الخدمات لهم على نحو استباقي وتحسين جودة هذه الخدمات، لا سيما الخدمات الصحية؛
6. **نشدد على** أهمية تعزيز الجهود الدولية ودعمها، لا سيما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، حيث أطلقت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف التي تشمل زيادة الوعي بالاحتياجات الصحية لكبار السن ومساهماتهم في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، وفهم أفضل لتأثير جائحة كوفيد-19 عليهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام 2030؛



7. ندعو البرلمانات الأعضاء إلى تشجيع حكوماتها على إطلاق البرامج والمبادرات والفعاليات باستمرار في مراكز التنمية الاجتماعية في الدول الآسيوية بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات الوطنية لزيادة الوعي بين جميع شرائح المجتمع باحتياجات كبار السن من جهة، وتحفيز كبار السن وتعزيز دورهم من جهة أخرى. وهذا بدوره سيحفز جميع جوانب الحياة النشطة لكبار السن، ويضمن مشاركتهم النشطة والمستمرة في مجتمعاتهم المحلية.

8. نشجع المجتمع الدولي ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، في إطار ولاية كل منها، لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التمويل لمبادرات البحث وجمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين فهم التحديات والفرص التي تطرحها شيخوخة السكان وتزويد واضعي السياسات بمعلومات أكثر دقة وتحديداً في ما يتعلق بالشيخوخة، فضلاً عن إدراج مؤشرات توفر قاعدة أدلة لتحقيق الإنصاف والرصد الفعال لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، البرنامج الحضري الجديد 20 وصنع السياسات الوطنية، فضلاً عن اكتساب فهم أفضل لكيفية تعزيز الشيخوخة بطريقة لا تتأثر سلباً بسرعة التحضر والتحسين؛





مشروع قرار حول التنمية البشرية في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نستلمكر التزامنا بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للسنوات 2015-2030، والتي تشمل القضاء على الفقر وتركز على تأمين الصحة الجيدة والرفاه والمساواة الجندرية والتعليم والعمل المناسبين والنمو الاقتصادي؛ لا سيما على ضوء الحاجة لاحتواء تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 في تلك المناطق من بلدان القارة، والحاجة لسياسات استجابة وتعافٍ من الجائحة تشمل ضمان عكس مسار الأثر السلبي للجائحة عليها وعودة مسيرة التنمية المستدامة إلى الطريق الصحيح؛

وإذ نجدد التأكيد على أهداف الجمعية البرلمانية الآسيوية لتسخير التعاون بهدف استخدام الموارد البشرية والطبيعية وضمن مصالح الدول الأعضاء كافة؛

وإذ نذكر البرلمانات أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية باتخاذ إجراءات جماعية لدعم الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى في المنطقة، ولتعزيز تبادل الآراء والخبرات مع البرلمانات من المناطق الأخرى ضمن سياق القضاء على الفقر وتعزيز المساواة؛

وإذ ندرك أن التنمية البشرية هي مسار تراكمي واسع النطاق لا يشمل فحسب النواحي المالية والاقتصادية، بل إنه يتناول أيضاً المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية والبيئة الطبيعية ويهدف نحائي هو الرخاء الإنساني؛

وإذ نأخذ بالاعتبار الأعمال المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لا سيما تقرير التنمية البشرية للعام 2020، أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين،

وإذ نؤكد على أن العنصر البشري هو الأساس في نهضة المجتمعات المختلفة وتنميتها المادية،



وإذ نؤكد على الدور الأساسي للبرلمانات عبر استصدارها للتشريعات واعتمادها للموازنات ودورها في تأمين التنمية البشرية؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى تدريب الموارد البشرية الآسيوية بغية تحقيق أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية من خلال تعزيز قدراتهم التنافسية في سوق العمل العالمي بينما يجري استثمار دينامية العولمة التي من شأن توازن القوة الاقتصادية فيها أن تتغير باستمرار؛

لذلك فإننا،

1. نشجع على وضع معيار موحد لعملية بناء القدرات الوطنية؛
2. نحث الدول المتقدمة وكذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في آسيا على دعم مشروع مركز التدريب المقترح وعلى تشجيع برلماناتها لاتخاذ إجراءات على طريق تحقيق هذا الهدف بما ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
3. ندعو برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية لزيادة المخصصات المدرجة في الموازنة للتعليم والصحة والإسكان لتأثيرها المباشر على تنمية رأس المال البشري، وتوفير فرص ملائمة للعنصر البشري للإبداع والابتكار والمشاركة الفاعلة في التطلع نحو الأمام؛
4. ندعو برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى إقامة شراكات استراتيجية وإلى العمل بشكل وثيق مع الحكومات والمؤسسات العامة لمعالجة المسائل المتصلة بتعزيز التنمية البشرية.



الجمعية

البرلمانية

الآسيوية



SC-Social and Cultural Affairs/Draft Res/2023/14

22 أيلول/سبتمبر 2023

أذربيجان

مشروع قرار حول التعاون السياحي في آسيا

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى التزامنا في القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030" (A/RES/70/1)، الذي يحث على وضع السياسات وتنفيذها من أجل تعزيز قطاع سياحي أكثر مرونة، وشاملاً، ومستداماً، ويعترف بدور السياحة في توفير فرص، وتعزيز الثقافة، والمنتجات المحلية، وكذلك، الحفاظ عليها للأجيال القادمة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/75/229 بشأن تعزيز السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة؛

وإذ نشير إلى القرار 2017/12 بشأن دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، والسياحة الصحية، والسياحة الثقافية، والسياحة الحج هي نشاط شامل لعدة قطاعات تساهم بشكل فعال في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتأمين العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وتسريع التغيير إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتعزيز الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية، وتعزيز الثقافة المحلية، وتحسين مستوى معيشة الشباب وتمكينهم الاقتصادي وتحسين ظروف معيشة سكان الريف،

إذ ندرك الأهمية الاقتصادية لقطاعي السياحة، والسفر، وكذلك، دورهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في حماية التراث الثقافي، والطبيعي، والمساهمة في تعزيز التفاهم المتبادل، وإنشاء علاقات أفضل بين



الشعوب كمنبر للسلام والاستقرار، والاعتراف بمساهمة صناعة السياحة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات وأداة لتعزيز التفاهم والسلام والازدهار بين الأمم؛

وإذ نؤكد الإمكانات الهائلة لمنطقتنا في مجال السياحة وقدرتها على زيادة حصة المنطقة في السياحة العالمية، وإذ نناشد بالحاجة إلى حماية وحفظ تراثها الطبيعي والثقافي والحفاظ على التراث الثقافي والجمال الطبيعي والقيم الاجتماعية، وكذلك على المجتمعات المحلية وتقاليد الشعوب الأصلية؛

وإذ نعيد التأكيد على التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا ونقرّ بقدرة الأطر الإقليمية متعددة الأطراف مثل حوار التعاون الآسيوي، وهو منتدى آسيوي واسع النطاق، أعلن أن "الثقافة والسياحة" والتعليم، وتطوير المورد البشري" اثنين من مجالات الأولوية الستة للتعاون،

وإذ نقر بالعلاقات الراسخة، والشاملة، والمتنامية بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، بما في ذلك، في التجارة، والسياحة، والسفر، وكذلك، الحاجة إلى الاستفادة المثلى من هذه الإمكانية،

وإذ نعترف بالدور المهم للبرلمانات في تعزيز قطاع السياحة، الذي يستخدم سبل العيش، ويوفرها إلى عدد كبير من الناس في الدول الأعضاء،

وإذ نلاحظ المبادرات التي أطلقت والفعاليات التي نظمت على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية في مجال السياحة المستدامة،

وإذ نسلم الضوء على تعزيز الحوار والوثام بين أتباع الأديان العالمية ومختلف الأديان

وإذ نشدد على الحاجة إلى اعتبار قطاعي السياحة، والسفر، اللذين هما من بين القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة، ركن أساسي لجهود التعافي،

وإذ نشير إلى أهمية زيادة التعاون ثنائي الأطراف، والإقليمي، والدولي بغية التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على قطاعي السياحة، والسفر.

وإذ نؤكد على أن الإجراءات المبسطة التي ستشجع السفر بين الدول الأعضاء للأغراض السياحية لن تساعد شعبنا على التفاعل بقدر أكبر فحسب، بل ستجعل وجهاتنا ذات القيم الثقافية والتاريخية معروفة بشكل أفضل لشعبنا.



لذلك فإننا،

1. ندرك أن السياحة تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التواصل بين الناس والتعاون الثقافي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما سيسهم في التكامل الإقليمي والترابط في آسيا؛
2. نشجع الحوار والتعاون المعززين في مجالات الثقافة والسياحة بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، وكذلك في إطار المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة؛
3. نطلب تعزيز التعاون السياحي بين الأقاليم من خلال منظمات التكامل الإقليمي ولاسيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنصات القائمة ودعم التبادلات السياحية الإقليمية وخاصة للأشخاص العاملين في قطاع السياحة؛
4. نشجع المبادئ التوجيهية الإقليمية من قبل المؤسسات المختصة التي من شأنها تسهيل السفر المريح والأمن والصحي بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛
5. نروجّ لسياحة طريق الحرير من خلال تنظيم الحفلات والمهرجانات وسيتم إعادة إحيائها بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة؛
6. ندعو إلى حشد مواردنا في جميع المجالات والقطاعات ذات الصلة بالسياحة مثل النقل والإقامة وفن الطهو والصحة العامة من قبل المؤسسات ذات الصلة، وضمان مشاركة أوسع لجميع الجهات المعنية لتحقيق هيكّل مستدام في السياحة وقطاعات السفر؛
7. ننشئ منطقتنا كوجهة سياحية سلمية وخضراء ذات منتجات متنوعة وخدمات عالية الجودة مع ضمان تنمية سياحية مستدامة تتسم بالمسؤولية وتحسين مستوى معيشة الشعب من خلال المشاركة الفعالة لجميع الجهات المعنية طوال فترة العملية؛
8. نشجع مواطنينا على السفر إلى الدول الأعضاء والعمل مع منظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران والفنادق وجميع الجهات المعنية وضمان التعاون الوثيق بين سلطات السياحة والنقل والصحة لدينا؛
9. ندعو أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ خطوات ملموسة تتماشى مع المبادئ التي طرحتها منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة لبدء آليات متعددة الأطراف **لزيادة** إعادة تفعيل قطاع السياحة والنهوض به من خلال تنسيق ومواءمة الجهود والتدابير التي تتخذها كل دولة في آسيا؛



10. تقديم الدعم لإنشاء آلية إقليمية تعاونية مثل منتدى السياحة الآسيوي تحت رعاية الجمعية البرلمانية الآسيوية، بمشاركة الجهات المعنية عبر مختلف مستويات القطاعين العام والخاص، من أجل تعزيز قطاع السياحة.
11. تسهيل إجراءات التأشيرات لمواطني المنطقة؛
12. تعزيز وتنويع السياحة الصحية/الطبية والثقافية والشتائية والبحرية والصحراوية الجبلية والدينية وغيرها من المجالات/الميادين المتخصصة؛
13. دعم استخدام الوسائل الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية وأنشطة بناء القدرات؛
14. وضع وتعزيز استراتيجية السياحة الخضراء بالتعاون مع هيئات السياحة الدولية؛
15. تعزيز تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في الأنشطة السياحية؛
16. الطلب من الأمانة العامة أن تقدم في الاجتماع القادم ل...، تقرير عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك توصيات بشأن طرق ووسائل لتعزيز السياحة المستدامة في آسيا بطريقة متوازنة ومتكاملة.





مشروع قرار حول لجنة المرأة

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى أنه قد تم طرح اقتراح إنشاء لجنة المرأة واعتماده في الجلسة العامة الـ13 للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت في 10 كانون الثاني/يناير 2023 في أنطاليا، جمهورية تركيا؛

وإذ ندرك أنه على الرغم من اتخاذ بعض التدابير والجهود **الحاسمة** لحماية حقوق المرأة والقضاء على التمييز بين الرجال والنساء في منطقة آسيا، لا تزال هناك مشاكل خطيرة في هذا المجال؛

وإذ نلفت الانتباه إلى أنه خلال النزاعات المسلحة في منطقة آسيا، تصبح النساء والأطفال أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً ويعانون من عواقب العنف **انتهاكات** حقوق الإنسان، ويعانون من التشرد، ومن الخسارة، ومن الفقر، ومن تفكك الأسر؛

وإذ نؤكد أن النزاعات الإقليمية تؤدي إلى تفاقم أشكال التمييز القائمة بالفعل ضد النساء والفتيات وتعرضهن لخطر انتهاكات حقوق الإنسان؛

وإذ تأخذ بالاعتبار الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية اللاجئين والمهجرات داخلياً جراء العنف؛

وإذ تأخذ بالاعتبار الآثار السلبية والعواقب المريعة لجائحة كوفيد-19 على النساء؛

وإذ ندرك أن التمييز القائم على الجندر والإتجار بالنساء والعنف ضد المرأة والعنف المنزلي والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات منتشر على نطاق واسع في منطقة آسيا؛

وإذ نؤكد وجود مشاكل خطيرة تتعلق بزيادة عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس وعواقبه السلبية؛

وإذ نلاحظ أن انتشار الزواج المبكر يحد من آفاق حياة الفتيات الصغيرات **وتعيق** فرصهن في الدراسة والعمل ويزيد من المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل ويؤدي إلى وفيات الأمهات؛



وإذ نؤكد على المستوى المنخفض لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وانخفاض مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات والحكومات، وأهمية الاعتراف بمشاركة المرأة في صنع القرار كشرط للعدالة والديمقراطية، وكذلك شرط ضروري لمراعاة مصالحهم؛

وإذ ندرك استحالة تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام دون المشاركة الفعالة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار؛

وإذ نؤكد أهمية التدابير الرامية إلى زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار القيادية في الخدمة المدنية والأعمال التجارية والمجتمع المدني وجميع مجالات المجتمع الأخرى؛

وإذ نلاحظ عدم مشاركة المرأة أو ضعف تمثيلها في صنع القرار الاقتصادي، بما فيها عملية تشكيل القواعد في المجال المالي والنقدي والتجاري والضريبي؛

وإذ نلاحظ وجود ثغرات في تشريعات بعض الولايات في ما يتعلق بحقوق المرأة، **وتمكين المرأة**، وكون بعض الدول **تفتقر** إلى برامج واستراتيجيات الدعم المناسبة للمرأة، **بينما لا تنفذ هذه البرامج في بعض الولايات الأخرى بطريقة كافية وفي الوقت المناسب؛**

وإذ نشدد على الافتقار إلى الوعي في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية) في المجتمع **وفي وسائل الإعلام الرئيسية؛**

وإذ ندرك أن انتهاك حقوق المرأة ووجود التمييز بين الرجال والنساء من أكبر **التحديات** في مجال حقوق الإنسان؛

وإذ **نسترشد** بمقاصد ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة؛

إذ ننظر في بعض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذلك قرارات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، 1995) ومؤتمرات المتابعة الدورية اللاحقة له قد وضعت جميعها إطار شامل لحماية النساء والفتيات وتمكينهن، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهن؛

وإذ نشير إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام (باستثناء أي بنود متضاربة في الشريعة)، والاعتراف بطابعها العالمي والمتكامل وغير القابل للتجزئة، والإقرار بأن خطة العام 2030 تتناول، من بين عدة أمور،



القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات، وكذلك إنهاء جميع أشكاله من التمييز إزاء جميع النساء والفتيات،

وإذ نذكر باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول تقديم وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الذي يوفر إطاراً لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته بشكل فعال،

وإذ نقر بالحاجة إلى جمع المعلومات عن حالة **حقوق النساء**؛

وإذ نؤكد أنه إذا لم تتخذ الدول والمنظمات الدولية إجراءات عاجلة لحل المشاكل المذكورة، فإن خطر تفاقم الوضع الحالي سيزداد؛

وإذ تأخذ بالاعتبار أن إبقاء قضية حماية حقوق المرأة والقضاء على عدم المساواة بين الرجال والنساء في طليعة أنشطة الجمعية البرلمانية الآسيوية سيكون مفيداً؛

لذلك فإننا،

1. **نقرر** إنشاء لجنة المرأة في إطار الجمعية البرلمانية الآسيوية، والتي ستسهم بشكل كبير في القضاء على التمييز ضد المرأة في الدول الآسيوية.
2. **نقرر** أنه يجب على المفوضية حشد جهود وموارد البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للفت الانتباه إلى حقوق المرأة ومشاكل المساواة بين الرجال والنساء وإذكاء الوعي حول هذه المسألة على أساس منهجي؛
3. **نقرر** أنه ينبغي على المفوضية أن تدعم تهيئة الظروف للمرأة كي تمارس حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية بالكامل؛
4. **نقرر** أنه يتعين على المفوضية أن تسهم في إذكاء الوعي حول وضع المرأة في الدول الأعضاء.
5. **نقرر** أنه يتعين على المفوضية تشجيع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز الإطار القانوني لحماية النساء والفتيات من أجل إنهاء العنف وعدم المساواة؛
6. **نقرر** أن تقوم المفوضية بتشجيع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للمساهمة في تقوية المؤسسات الوطنية ذات الصلة بمسائل حقوق المرأة من أجل تحسين وضع المرأة.



7. **نقرر** بأن تنظر المفوضية في مسائل حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء في إطار أنشطة الجمعية البرلمانية الآسيوية.

8. **نقرر** أن تقوم اللجنة، من بين عدة أمور، بما يلي:

(أ) القيام بدور آلية جمع البيانات بشأن حالة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في الدول الأعضاء؛

(ب) مناقشة المشاكل المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في إطار الجمعية البرلمانية الآسيوية،

(ج) تقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية والاجتماع العام، للمساهمة في عملية حل المشاكل القائمة في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)؛

(د) تقديم تقرير سنوي عن حالة المرأة في الدول الأعضاء إلى الجلسات العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية؛

(هـ) تنفيذ التعاون المنهجي مع الهيئات الأخرى في الجمعية البرلمانية الآسيوية من أجل زيادة فعالية تعزيز حماية حقوق المرأة؛

(و) دعم تنفيذ نظام الحصص الجنديرية في ما يتعلق بتشكيل الوفود في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

(ز) العمل كآلية لدعم النساء البرلمانيات؛

(ح) إقامة العلاقات بين الجمعية البرلمانية الآسيوية واللجان المعنية بمسائل حقوق المرأة الموجودة في البرلمانات الوطنية؛

(ط) تنظيم الندوات والمشاورات ذات الصلة في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)

9. **نقرر** أن تتألف اللجنة من مندوب واحد عن الجمعية البرلمانية الآسيوية من كل عضو في البرلمان.

يكون للهيئة رئيس ونائب رئيس ومقرر، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل. سيتم انتخاب الرئيس

ونواب الرئيس والمقرر من بين أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لمدة عامين بتوافق الآراء. ينبغي عقد

الاجتماع السنوي للجنة من قبل عضو البرلمان الذي يستضيف الجلسة العامة السابقة، ما لم يتم

بعد الاتفاق المتبادل بين الرئيس والأمانة الدائمة، يمكن استضافتهما من قبل عضو برلمان آخر

المادة 3.15 من النظام الداخلي للجلسة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية).

10. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للقيام بدور نشط في أنشطة لجنة المرأة

التي يتم إنشاؤها.



Draft Resolutions of the Standing Committees on Social and Cultural Affairs

1. Draft Resolution on Measures to Promote Cultural Diversity and Protect Cultural Heritage in Asia
2. Draft Resolution on Asian Integration through Information and Communication Technology
3. Draft Resolution on Collaboration on Health Equity in Asia
4. Draft Resolution on Asian Parliamentarians Against Corruption
5. Draft Resolution on APA Women Parliamentarians
6. Draft Resolution on Promoting Dialogue and Harmony among Followers of World Religions
7. Draft Resolution on Legal and Legislative Cooperation in Combating the Smuggling of Cultural Items in Asia
8. Draft Resolution on Effective Cooperation in Combating Illicit Drug Trafficking in Asia
9. Draft Resolution on Humanitarian Aid to Syria, Iraq, Yemen, Gaza and Myanmar on the Verge of the Humanitarian Catastrophe (Deferred)
10. Draft Resolution on Protection and Promotion of the Rights of Migrant Workers in Asia (Deferred)
11. Draft Resolution on the Promotion of Quality Child and Youth Development for Sustainable Society in Asia
12. Draft Resolution on Ageing Society in Asia
13. Draft Resolution on Human Development in Asia
14. Draft Resolution on Tourism Cooperation in Asia
15. Draft Resolution on the Commission on Women



Draft Resolution on Measures to Promote Cultural Diversity and Protect Cultural Heritage in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolutions, APA/Res/2013/05; APA/Res/2010/05; APA/Res/2009/05; APA/Res/2008/17; and APA/Res/2007/02; on Protecting and Respecting Cultural Diversity in Asia;

Also Recalling the UNESCO Universal Declaration on Cultural Diversity, adopted by the UNESCO General Conference at the 31st session, held in Paris on November 2, 2001";

Considering the Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1954, and its protocols and UNESCO 2005 Convention on Protection and Promotion of Diversity of Cultural Expression;

Recognizing the significant role of parliaments both in safeguarding their respective national cultural heritage and in harmonizing Asian approach in respect of cultural diversity;

Emphasizing that protection, conservation and management of the diverse Cultural and Natural heritage of Outstanding Universal Value in Asia declared under the Convention concerning *the Protection of the World Cultural and Natural Heritage*, 1972 is the responsibility of its member states and joint collaborative efforts, wherever necessary, may be made towards their safeguarding for posterity;

Recalling the UNESCO 1972 Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage; and UNESCO 2003 Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage;

Reaffirming that cultural heritage is a fundamental component of the cultural identity of a people and their social cohesion, and its disrespect, damage or destruction may have adverse consequences for human dignity and human rights;

Recognizing that tolerance is one of the fundamental values of humanity, which entails promotion of cultural diversity, culture of peace, and dialogue among civilizations;

Also Recognizing the increasing importance of culture, as an integral part of development plans of all nations in Asia and beyond;

Promoting greater understanding and respect among civilizations, cultures and religions by means of concrete projects in the priority areas of youth, education, and media, in collaboration with governments, international and regional organizations, in line with the outcome of the first World Cultural Forum, in Bali, Indonesia in November 2013 and document entitled “Bali Declaration on the Alliance of Civilizations”, held in Bali, Indonesia, in 29 and 30 August 2014;

Noting the active role of the Republic of Azerbaijan in promoting intercultural and interreligious dialogue by hosting the Seventh Global Forum of the Alliance of Civilizations in 2016 and the summits of the World Religious Leaders in 2010 and 2019, as well as through biennial World Forum on Intercultural Dialogue organized in partnership with UNESCO, UNAOC, UNWTO, the Council of Europe and ICESCO within the “Baku process” and #Peace4Culture Global Call initiated in partnership with UNAOC and ICESCO;

Reiterating that multicultural dynamism in Asia provides as an indispensable asset for making a strong Asian community based on mutual respect and recognition of all Asian cultures and civilizations;

Acknowledging that Cultural heritage has always been considered as an important resource for tourism and indispensable element for gaining knowledge about country’s history and culture;

Recognizing the significance of responsible tourism on local economies and the global cultural exchange;

Also Noting that globalization creates some opportunities for greater interaction among cultures and civilizations while bringing about challenges in preserving and celebrating the rich intellectual and cultural diversity in Asia;

Realizing that the establishment of the Asian Cultural Council (ACC) under the framework of the International Conference of the Asian Political Parties (ICAPP) shall serve as an important platform for culture of peace, sustainable development, human connectivity and innovation at the Siem Reap Declaration;

Recalling the 1970 UNESCO Convention on Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property to protect the cultural heritage in Asia;

Considering that the smuggling of cultural objects from Asia poses a threat to the richness of Asian cultural heritage and underlines the important role of parliaments to both raise public awareness about this challenge and to strengthen it, where necessary;

Deploring the unrepairable damage brought to cultural and religious heritage by terrorism and organized crimes, especially damages to all religious and historical sites and holy shrines by indiscriminate bombing and shelling in Syria, Iraq ,Afghanistan and Yemen;

Condemning Israeli attacks on Al-Aqsa mosque, the excavations and infringements on all Islamic and Christian holy sites in the 1961 occupied Palestinian territories and refuse Israel's¹ failure the Occupying Power to comply with UNESCO resolutions concerning the Old City of Jerusalem and its walls²;

Also Condemning the loss, destruction, removal, theft, pillage, illicit movement or misappropriation of and any acts of vandalism or damage, directed against cultural property in areas of armed conflict and territories that are occupied;

Expressing grave concerns regarding theft, damage, or destruction to any place of worship of any religion, cultural, religious, or historical heritage in Asia;

We therefore,

1. **Determine** to encourage and promote further intercultural dialogue and inter-religious exchanges throughout Asia;
2. **Resolve** to appreciate and promote the benefits of diversity and good governance among Asian nations, and encourage values such as justice, human rights, non-discrimination, democracy and respect within and among communities and nations;
3. **Reject** all manifestations of discrimination that are based on racism, xenophobia and all other related forms of intolerance;
4. **Remain Committed** to the protection of the rights of all communities, where applicable, so as to ensure the fulfillment of community rights;
5. **Urge** relevant governmental agencies to further facilitate consular services as appropriate for citizens of Asian countries to allow for greater people-to-people interaction;
6. **Acknowledge** that illegal import, export and transfer of ownership of cultural property and artifacts are responsible for the impoverishment of the cultural identity of the countries of origin of such property;
7. **Decide** to remain cognizant of damages to religious holy places and historical sites by ISIS and other terrorist organizations in our home continent;
8. **Resolve** to cooperate to prevent illegal import, export or transfer of cultural property and artifacts among Asian countries and beyond;
9. **Urge** Member Parliaments to consider ratifying the Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage and the Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage;

¹ Iran registered its reservation on word "Israel"

² The Philippines registered its reservation on whole para

10. **Call Upon** all Member Parliaments to promote tolerance and empathy among Asian nations with a view to diminish distrust, misunderstanding, and conflict among religious communities;
11. **Strongly Recommend** APA Member Parliaments to promote tourism in association with conservation and protection of cultural heritage;
12. **Reiterate** that during armed conflict, states should adopt measures to safeguard the cultural and natural heritage of a nation in conformity with international law and the principles and objectives of international agreements and UNESCO recommendations concerning the protection of such heritage during hostilities;
13. **Emphasize** on the illegality of any change brought about by the Israeli occupation in the Old City of Jerusalem and its surroundings, as it is included in the list of World Heritage in Danger, and rejecting any change in its historical, civilizational, religious and cultural character, in violation of international conventions, such as the Geneva and Hague Conventions, and the relevant UNESCO and UN Security Council resolutions, which considered all these measures null and void, and demanded their immediate halt, and allow the UNESCO mission to investigate the facts about the excavations and tunnels carried out by the occupation under the blessed Al-Aqsa Mosque;
14. **Reiterate** that Member Parliaments should adopt measures to safeguard and restore the cultural and natural heritage of nations in conformity with International law and the principles of objectives of international agreements and UNESCO recommendations concerning the protection of such heritage during hostilities, including those caused by conflicts and violent extremism;
15. **Request** the APA Secretary General to uphold cooperation between APA and international and regional organizations such as UNESCO, United Nations Alliance of Civilizations (UNAOC), ISESCO, Asia Cooperation Dialogue (ACD) and relevant Asian NGOs active in promoting cultural diversity and dialogue among civilizations;
16. **Call upon** APA Member Parliaments to support establishing an award to be presented annually to outstanding Asian artists; authors, poets, film makers, painters, etc. who best convey the APA's commitment to cultural diversity in Asia;
17. **Encourage** the parliamentarians to support their governments outreaching to civil society about the importance of cultural diversity in societies and developing strategic plans and projects to develop the cultural sector to promote dialogue among civilizations and cultures based on mutual respect, towards consolidating the concept of humanity and promote human rights, dignity, and identity;
18. **Stress** on the important role the private sector can play in promoting cultural diversity, encouraging the development of plans and mechanisms to create a space for dialogue between the private and public sectors to develop plans to manage, protect, and promote cultural diversity in Asia;

19. **Also stress** on the important role the parliamentarians can play in developing policies and legislation to promote the principles enshrined in the UNESCO World Day for Cultural Diversity in their countries and to develop appropriate mechanisms for developing plans and regulatory frameworks to manage the cultural heritage sites, by identifying the cultural importance of these sites, maintaining their authenticity and preserving their value while respecting international laws for cultural diversity;
20. **Call upon** the APA Member's Parliaments to support the cultural diversity including respect to regional and national particularities and various historical, cultural and religious backgrounds regardless of their political, economic and cultural systems, to promote and protect all human rights and fundamental freedoms, as part of intangible asset and heritage of human culture.
21. **Encourage** the member states of the Asian Parliamentary Assembly to enhance the status of their archaeological sites, by promoting their history and importance locally and regionally, and attract the public thereto through innovative events and programs, in addition to activating the role of the surrounding local community and encouraging cooperation with all private and public institutions to improve their conservation and preservation efforts.



Draft Resolution on Asian Integration through Information and Communication Technology

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Reaffirming that right of access to accurate information is an integral part of the fundamental right of freedom of expression, as recognized by Resolution 59 of the UN General Assembly adopted in 1946, as well as by Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights (1948) bearing in mind its article 29 and limitations therein, and the International Covenant on Civil and Political Rights (1966) in compliance with its article 19 in particular respecting rights of others, national security or order, national health and morals ;

Recalling para.5 of Article 3 of the APA Charter;

Also Recalling WSIS³ Outcomes of 2003, 2005 held under UN aegis to build a people centered, democratic, inclusive and development oriented information society and UN resolution 125 of the UN General Assembly adopted at its 70th session in 2016 on High level review of WSIS+10 on global ICTs development and measures to facilitate accomplishment of SDGs;

Noting APA Resolution, APA/ Res/ 2014/11, and APA/Res/2014/13;

Underlining that Asian integration can be achieved through further dialogue, interaction, and communication among Asian people, parliamentarians, government officials, academic and educational institutions, and media for the promotion of peace, liberty, equality, human rights, and welfare in Asia;

Acknowledging the fundamental role of information and communication technology as an indispensable factor in all areas of national; regional, and global development;

Awaring that cyberspace is susceptible to any acts of cyber warfare that could cause disruption due to data and information leakage;

Recognizing the fact that today Asia encompasses the biggest market in the world, the highest number of population; the largest amount of foreign currency reserves; and dynamic economic growth;

³ World Summit on Information Society held under the aegis of UN and ITU in 2003 and 2005

Reaffirming the deep-rooted ties of history, geography, economy, culture, and civilization that bind Asian peoples together and the common interests pointing to the need for further cooperation;

Emphasizing on the principle of flow of information, privacy protection within the domestically applicable moral and legal frameworks and also equitable access to communication and access to new technologies at the national, regional and global levels;

Deeply concerned by the proliferation of fake and fabricated news, misinformation and disinformation resulting due to misuse of Information and Communication Technologies (ICTs) which generate sentiments, hostility and divisiveness among communities and highlighting the accountability and responsibility of big tech companies in this regard;

Stressing the view that global networking provides opportunities for APA Member Parliaments to share experiences and engage in fruitful dialogue on significant issues in Asia and facilitates further cooperation and coordination, on the way of Asian integration process;

Also underlining that the Asian Virtual Parliament will pave the way for sharing information, harmonizing legislation and raising people's awareness about the activities of the legislative body and ensure a more profound feedback between society, power and individuals, and thus contribute to strengthening peace in Asia;

Emphasizing that, the role of parties, civil society, non- governmental organizations (NGOs) and other democratic structures in public sphere, provide opportunities in Asian countries for exchange of views, interactions and synergy to promote regional and global cooperation in order to reinforce the long term process for Asian Integration;

Welcoming the active implementation of the "Digital Silk Road", which aims to create a new telecommunication backbone route between Europe and Asia by utilizing the existing capabilities/ infrastructure of interested countries in the region;

We therefore,

1. **Call upon** and emphasis APA Member Parliaments to volunteer for providing knowledge and know-how, technical assistance, financial support, human resources; and other forms of assistance in creating a "Virtual Asian Parliament" based on the report of APA Secretary General on the subject matter in order to enhance collaboration and interaction among parliaments and parliamentarians in Asia and as a prelude to establishing a model of Asian Parliament;
2. **Determine** the modern and traditional ways to help to complete a plan to promote, publicize and disseminate accurate information amongst citizens within the APA region, including through the use of social media;
3. **Recognize** that information and communications technologies present new opportunities and challenges and that there is a pressing need to address the major

impediments, in particular unilateral coercive measures, that developing countries face in accessing the new the new technologies, such as an appropriate enabling environment, sufficient resources, infrastructure, education, capacity, investment and connectivity;

4. **Call upon** APA Member Parliaments to support vocational and technical education and capacity building in Asia in order to enhance people's digital literacy, skills and competitiveness in coping with the challenges of globalization based on digital technologies;
5. **Urge** APA Member Parliaments to share best practices and exchange experiences with a view to inspiring a common approach toward Asian integration through holding special workshops and forums among Asian Member Parliaments;
6. **Also call upon** the UN, its specialized agencies, affiliated organizations, particularly ITU, the UN Specialized agency in ICTs, to support the Members of this Assembly through collaboration transferring in improving access to ICTs and ICT-enabled services and technologies for the undeserved in the region in partnership with regional organizations in particular Asia Pacific Tele-community with an aim to bridge the digital divide and transfer of technologies and UNESCO, to support the Members of this Assembly to surmount the hurdles, identified by research centers, think tanks and intellectuals, hampering circulation of ideas through available means and for flow of communication and information subject to national legal and morals frameworks;
7. **Aware** that cyberspace is susceptible to any acts of cyber warfare that could cause disruption due to data and information leakage;
8. **Exhort** APA Member Parliamentarians to collaborate and take necessary measures to promote the development of ICT infrastructure through enabling policies, capacity building, building confidence and security in the use of ICTs, inter alia;
9. **Request** APA Member Parliaments to promote parliamentary action to address the proliferation of fake and fabricated news, misinformation and disinformation caused by the misuse of ICTs and include initiatives to make digital platforms including social media responsible and accountable for their behavior in ICTs environment by promoting, information awareness, fact-checking collaboration and the establishment of complaint procedure mechanism, where necessary, without limiting the Asian Citizen's fundamental rights to know and freedom to access information as well as freedom of expression;
10. **Call upon** the international community to establish a specialized organization whose role is to reduce the risks of ICT abuses and detrimental impact thereof on all countries of the world, and to enhance cooperation in the fields of cybersecurity among the member states of the Asian Parliamentary Assembly to protect against potential digital threats.

11. **Invite** the APA Secretary-General to seek possible technical and financial assistance from Member Parliaments and other institutions to facilitate the implementation of this resolution and prepare a report with comprehensive approach to accelerate the process of Asian Integration.



Draft Resolution on Collaboration on Health Equity in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolutions, APA/Res/2013/07; APA/Res/2010/02; and APA/Res/2009/06;

Also recalling the report of the Secretary-General on Achieving Health Equity in Asia, SG/Rep/2011/02 Dated 22 August 2011, submitted to the meeting of the Standing Committee on Social and Cultural Affairs held in Tehran, Islamic Republic of Iran on 13-14 September, 2011;

Welcoming the Report of the Secretary-General contained in SG/Rep/2014/02 dated 10 August, 2014;

Underlining the report of WHO Commission on Social Determinants of Health for addressing the impact of socio-economic inequalities on health at global, regional and national levels;

Noting Alma Ata Declaration adopted on 6-12 September 1978 which defined differences in health as a common concern of all countries and invited all to work towards the highest attainable standard of health for all and to reduce the gap between health status, and Astana Declaration adopted on 25-26 October 2018 reaffirming the commitments expressed in Alma Ata Declaration;

Taking note of difference of health equity status among countries in Asia;

Welcoming the Sustainable Development Goals adopted on 25 September 2015 and reaffirming their pivotal role in enhancement of the health equity;

Also welcoming the Political Declaration of the High-level Meeting of the UN General Assembly on the Prevention and Control of Non-Communicable Diseases, adopted on 19 September 2011, reaffirming the political will to effectively implement the commitments contained therein and referring to the outcome document of the high-level meeting of the UN General Assembly on the comprehensive review and assessment of the progress achieved in the prevention and control of non-communicable diseases;

Recognizing United Nation General Assembly resolution 66/288 on “The future we want”, which recognized health as a precondition for and an outcome and indicator of all three dimensions of sustainable development;

Considering the Rio Political Declaration on Social Determinants of Health endorsed by the Sixty-fifth World Health Assembly in resolution WHA65.8 in May 2012;

Emphasizing on United Nations General Assembly resolution 72/138 proclaiming 12 December as International Universal Health Coverage Day and calling upon APA Member Parliaments to benefit from this day to raise awareness and promote Universal Health Coverage in their policies;

Also welcoming the United Nations General Assembly high-level meeting on universal health coverage held on 23 September 2019 under the theme "Universal Health Coverage: Moving Together to Build a Healthier World" aimed at accelerating progress towards universal health coverage;

Recognizing that equitable access to medicines is one of the fundamental elements in achieving progressively the full realization of the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health;

Recalling the importance of placing equity and people centric policies in the core of health agenda and noting central role of enabling Universal Health Coverage to provide equitable access to quality health services without financial hardship and access to quality affordable medicine and medical technologies;

Also recognizing that health inequities arise from social determinants of health, that is, the societal conditions in which people are born, grow, live, work and age and gender that these determinants include experiences in their early years, education, economic status, employment and decent work, housing and environment, and effective systems of preventing and treating ill health and also from the difference in levels of development of countries and their respective capacities;

Emphasizing the need to comprehensively combat social and health related problems emanating from illegal drugs, psychotropic, alcohol and tobacco products, and promote policies to prevent and control their use, abuse and addiction;

Expressing concern about the existing socio-economic inequalities and their impact on the poor and vulnerable population, as well as the remote geographical areas and underserved urban areas;

Also expressing concern on deteriorating health effects of wars and armed conflicts by hindering provision and quality of health service and causing deprivation from fundamental human rights prospective to health, due to the inequalities in access and utilization of qualified health services including interactions with Special UN mandates;

Noting that the Covid-19 pandemic has revealed serious shortcomings in preparedness for, timely and effective prevention and detection of, as well as response to and recovery from

public health emergencies, including in the capacity and resilience of health systems, indicating the need to better prepare for future health emergencies;

Acknowledging the importance of developing, strengthening and maintaining the capacities to detect, access, notify and report events and the importance of timely notification of events that may constitute a public health emergency of international concern in accordance with relevant provisions of the International Health Regulations (2005), and acknowledging the critical role played by international cooperation and timely and transparent sharing of epidemiological and clinical data, biological samples, knowledge and information, including timely sharing of pathogen genetic sequence data alongside sharing the benefits arising from utilization of such resources, and in this context recalling the Convention on Biological Diversity and its objectives and principle and the Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity;

Emphasizing the need to promote initiatives aimed at ensuring timely, affordable and equitable access to, as well as the distribution of diagnostics, therapeutics, medicines and vaccines, and essential health products and technologies, and their components, as well as equipment to combat COVID-19 pandemic along with the knowledge sharing and to support the achievement of universal health coverage including preventive measures and actions;

Stressing the view that global net-working provides opportunities for Member Parliaments to engage in fruitful dialogue and exchange of best practices on health equity;

Reaffirming the significant role of parliaments both in advocating and promoting national policies and legislative measures for achieving health equity;

Emphasizing that the equitable distribution of any pandemic including Covid-19 vaccines and medical countermeasures for future health emergencies, based on humanitarian and ethical standards, has brought global benefits necessary to save lives, and that keeping the vaccine for a limited number of countries will lead to the prolongation of the pandemic, the continuation of its moral, health and economic repercussions on all the world countries, and will lead to the failure of efforts to eradicate this pandemic;

Having in mind that access to basic health services and medicine is a universally accepted norm arising from fundamental elements of human rights;

Bearing in mind that the Covid-19 pandemic was a global challenge and even after declaration of the pandemic to be over by the World Health Organization, remains a public health problem, which affects the welfare of the humanity and disproportionately impacts on the most vulnerable people and regions across the globe;

Taking into consideration that the states are facing problems and challenges regarding the protection from, diagnosing and treatment of the Covid-19, and that the health system and hospitals in many countries are under pressure;

Recognizing that the global challenges caused by the Covid-19 pandemic can only be overcome by international solidarity and cooperation, particularly in the fields of anti-Covid-19 vaccine procurement allocation, distribution and inoculation as well as enhancement the worldwide production capacity of the vaccine;

We therefore,

1. **Urge** the APA Member Parliaments to incorporate Social Determinants of Health (SDH) more intensively in other APA themes and activities;
2. **Urge** the APA Member Parliaments to strengthen collaboration with a view to formulating a coherent approach with regard to social determinants of health in Asia, especially education, housing, and employment;
3. **Invite** the APA Member Parliaments to promote health equity in Asia through sharing experiences and best practices on identifying vulnerability and inequity and actively advocate the inclusion of social determinants of health in national policies and programs in accordance with national contexts and priorities;
4. **Invite** APA member Parliaments to develop a cross-sectoral collaboration for the advancement of health equity in Asia through comprehensive training and study exchanges on social determination of health among policy makers and related stake- holders;
5. **Urge** the APA Member Parliaments to adopt policies and measures to improve service provision, primary health care, human resources for health and health financing system including social protection system as well as health insurance plans for a more equitable resource distribution;
6. **Provide** adequate, predictable, evidence-based and sustainable finances, while improving their effectiveness, to support national efforts in achieving universal health coverage, in accordance with national contexts and priorities, through domestic, bilateral, regional and multilateral channels, including international cooperation, financial and technical assistance, considering the use of traditional and innovative financing mechanisms;
7. **Call on** APA Member Parliaments to encourage their respective governments in order to establish networking among major governmental and non-governmental institutions dealing with health issues in Asia, and expand cooperation with academic institutions, non-governmental organizations, civil society groups, academia and the media with adequate safeguard in order to identify the main social determinants of health;
8. **Call upon** APA Member Parliaments to take action in their countries to increase health literacy and awareness as well as to enhance health promotion and disease prevention;

9. **Call upon** APA Member Parliaments to persuade their respective governments to create and implement targeted policies, activities, and programs in line with national contexts and priorities to ensure a success in the achievement of SDGs including universal health coverage with regard to health policies; and promoting access to quality, efficacious, safe and affordable diagnosis, therapeutics, medicines, and vaccines, and essential technologies, and their components, as well as equipment as appropriate;
10. **Call upon** APA Member Parliaments to undertake measures to coordinate responses to epidemics and to support international efforts to prevent, mitigate and address the impacts of infectious diseases and epidemics in accordance with the goal of advancing the 2030 Agenda;
11. **Also Call upon** APA to encourage their respective governments to cooperate and coordinate for successful negotiations of a Pandemic Treaty under the aegis of WHO, that is balance, operationalizes global health equity and strengthens capacity of all Asian countries for pandemic prevention, preparedness, response and recovery;
12. **Invite** APA Member Parliaments to encourage their respective governments for enhancing the role of digital technologies, connectivity and access in public health, medical care and health services;
13. **Call on** APA Member Parliaments to take necessary actions and to encourage their respective governments to ensure child nutrition needs and to tackle malnutrition with a focus on equity for a healthier generation;
14. **Determine** to accelerate the achievement of SDG 2030 health targets and to take active part on the discussion of 2030 development agenda by delivering Asian views in the international arena to drive the global agenda forward, as appropriate in the national context and priorities;
15. **Calls upon** APA Member Parliaments to take action in their countries and persuade governments and other stakeholders for timely and transparent sharing of epidemiological and clinical data, biological samples, knowledge and information, including timely sharing of pathogen genetic sequence data alongside sharing the benefits arising from utilization of such resources, avoid using this data in matters beyond the controls of scientific research and medical treatment and emphasize respect for the privacy of the human personality when conducting research on human genes and in this context recalling the Convention on Biological Diversity and its objectives and principle and the Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity and its objective;
16. **Calls upon** APA Member Parliaments to support the ongoing consideration in WTO on a Covid-19 vaccine Intellectual Property Rights waiver and the use of flexibilities of the TRIPS agreement and the Doha Declaration on TRIPS Agreement and Public Health;

17. **Encourage** the APA Member Parliaments to actively participate in the process of arriving at common objectives which could form the basis of national legislations promoting health equity in Asia, with due attention to equitable social protection policies for health care, long term disability, and protection during unemployment and old age, as appropriate in the national context and priorities;
18. **Support** the free and full access of all nations, especially the Asian nations, to all health capabilities and facilities in the event of a pandemic, including Covid-19, as a human right. In this regard, express grave concern over restrictive and punitive measures illegally imposed on our nations at bilateral and multilateral levels, with negative impact on the right of health, right of free and full access to health and medicine in time of current pandemics;
19. **Call upon** the international community to continue support and assist developing countries in Asia and avoid all politically motivated measures aimed at hampering their access in this regard;
20. **Urge** the APA Member Parliaments to adopt relevant legislations to support universal access of all population in Asia to basic health services and pharmaceutical products;
21. **Demand** Israel⁴ - the occupying power - to fulfill its obligations under the Fourth Geneva Convention to provide the Palestinians in the occupied territories since 1967 with anti-Coronavirus vaccines, because the ultimate responsibility for providing them with full health services is the Israeli occupation responsibility until the occupation is completely finished, and asking the Israeli occupation to ensure the freedom of mobilization of patients from Gaza Strip, which has been besieged for 14 years, and evacuate the patients for treatment outside Gaza Strip, while emphasizing the free access of all medical and health supplies;
22. **Request** APA Member Parliaments to inform the Secretary-General on the progress made on the implementation of this resolution in their respective countries in order to share them with all Member Parliaments;
23. **Call on** APA Member Parliament to reconsider the health legislation in force to ensure achieving the goal of universal health coverage for all, in addition to increase public allocations for health spending in the countries of the continent to internationally recognized rates, in a manner that enhances equal access to adequate and sustainable health services for all citizens of the continent, especially women, children and the poorest groups;
24. **Confirm** that the Members of the Asian Parliamentary Assembly have the will to promote solidarity and cooperation in the fight against Covid-19 pandemic;
25. **Call for** the nations to take further steps especially regarding equitable access to the anti-Covid-19 and other pandemic vaccines and more effective international

⁴ Iran registered its reservation on word " Israel".

solidarity on sharing the existing anti-Covid-19 vaccines with the most vulnerable population and notes with appreciation in this regard the UN Human Rights Council's and the General Assembly's resolutions on ensuring equitable, affordable, timely and universal access for all countries to vaccines in response to the coronavirus disease including (COVID-19) pandemic;

26. **Exhort** the nations to share the information, experiences and data concerning the Covid-19 pandemic and measures taken as well as the developments on diagnostics, treatments and prevention, including the anti-Covid-19 vaccines;
27. **Invite** the nations to look into possibilities to participate in vaccine development studies carried out in the Member Countries of the Asian Parliamentary Assembly.
28. We emphasize that health problems are not only caused by local factors, but are also related to the work of other communities and the health of other people near and far, therefor, ensuring that everyone in every country has access to health care can indeed better protect everyone's health.



Draft Resolution on Asian Parliamentarians Against Corruption

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolutions on Combating Corruption contained in APA/Res/2013/09, December 2013; APA/Res/2010/01; APA/Res/2009/03; APA/Res/2008/18; as well as the APA Plan of Action on Combating Corruption contained in APA/Res/2007/05/Annex;

Welcoming the adoption of resolution 8/14 – Promoting good practices in relation to the role of National Parliaments and other Legislative Bodies in preventing and combating corruption in all its forms – by the 8th Conference of States Parties to the UN Convention against Corruption held from 16 – 20 December 2019 in Abu Dhabi, UAE;

Taking note of the importance of the United Nations Convention against Corruption adopted by the General Assembly on October 31, 2003, other anti-corruption conventions and relevant binding legal instruments;

Recognizing that fighting corruption at all levels and in all its forms is a priority and that corruption is a serious barrier to effective resource mobilization and allocation and diverts resources away from activities that are vital for poverty eradication and sustainable development;

Bearing in mind that corruption is a transnational phenomenon and that prevention and eradication of corruption is the responsibility of all States and that they must cooperate with one another;

Emphasizing that corruption hinders the development process as well as building a state of law and institutions, and stands in the way of prosperity, as well as undermining the building of democracy, whereas the prevention thereof has become an urgent necessity and a comprehensive public interest.

Reaffirming the importance of respect for human rights, the rule of law, good governance, and democracy in the fight against corruption;

Recognizing the important role of parliaments to promote transparency, participation, accountability and integrity as some of the principles of anti-corruption strategy;

Acknowledging that the fight against all forms of corruption requires comprehensive and multidisciplinary approach including anti-corruption frameworks and strong institutions at all levels;

Expressing concern about the laundering and transfer of stolen assets and proceeds of corruption, and stressing the need to address this concern in accordance with the United Nations Convention against Corruption;

We therefore,

1. **Condemn** corruption at all levels and in all its forms, including bribery; money laundering; and abuse of power;
2. **Express** determination to prevent and combat corrupt practices in all forms and collaborate on facilitating asset recovery and returning such assets to their legitimate owners, in particular to countries of origin, in accordance with the United Nations Convention against Corruption;
3. **Welcome** the significant number of Member States that have already ratified or acceded to the United Nations Convention against Corruption, and in this regard urges all APA Member Parliaments that have not yet done so to consider ratifying or acceding to the United Nations Convention against Corruption as a matter of priority, and urges all States Parties to the Convention to take appropriate measures ensuring its full and effective implementation;
4. **Resolve** to promote exchange of good practices and experiences regarding the role of Parliaments in preventing and countering corruption, including by raising awareness among public, reviewing and strengthening anti-corruption legislation, exercising parliamentary oversight, fostering a culture of transparency and accountability, promoting rule of law and strengthening institutions at national level;
5. **Recognize** the importance of strengthening Parliaments, role in combating corruption and promoting the exchange of good practices and national experience among Parliamentary Institutions as called for by the Resolution 8/14 adopted by the 8th Conference of States Parties to the UN Convention Against Corruption held from 16 – 20 December 2019 in Abu Dhabi, UAE;
6. **Invite** the Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption to consider holding thematic discussion on strengthening the role of national parliaments in fighting corruption, including promoting the implementation of this Convention;
7. **Decide** to set up a working group under the auspices of the Standing Committee on Social and Cultural Affairs to further consider the APA Plan of Action on Combating Corruption contained in APA/Res/2007/05/ Annex with a view to

taking effective measures for enhancing synergy and interactions among Asian Parliamentarians in fighting corruption;

8. **Consider** to improve and expand working relations with important Asian organizations such as GOPAC (Global Organization of Parliamentarians Against Corruption) Chapter in order to enhance synergy and areas for cooperation and joint initiatives;
9. **Urge** States Parties to United Nations Convention against Corruption that have not already done so to designate a central authority that shall have the responsibility and power to receive requests for mutual legal assistance and either to execute them or to transmit them to the competent authorities for execution;
10. **Request** the Secretary-General to prepare in consultation with interested APA Delegations, particularly APA delegates with interest and experience in anti-corruption efforts, the required draft documents for consideration by the working group set up in this respect;
11. **Call on** member parliaments to empower civil society as an effective partner of parliaments and promote the role of the media in combating corruption in Asia;
12. **Also call on** member parliaments to encourage their governments to allocate a budget to support the work of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) to promote the role of supreme audit institutions in preventing and combating corruption more effectively and strengthening cooperation between supervisory and anti-corruption bodies;
13. **Invite** member parliaments to encourage their governments to engage the private sector in developing criteria and procedures to protect against corruption;
14. **Urge** member parliaments to encourage their governments to provide and harness the full potential of employing education and technology in preventing and combating corruption to reduce the likelihood of the spread of corruption;
15. **Also invite** member parliaments to encourage their governments to implement strategies and policies aimed at combating corruption and to develop measures to combat impunity;
16. **Request** the APA Secretary-General to seek the views of Member Parliaments on implementation of this resolution.



Draft Resolution on APA Women Parliamentarians

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the APA Plenary Resolution (APA/Res/2010/06, 30 November, 2010) on the establishment of the Coordinating Meeting of APA Women Parliamentarians and the APA Resolution on Special Committee of APA Women Parliamentarians (APA/Res/2014/16) superseding the Coordinating Meeting of APA Women Parliamentarians, as well as other relevant resolutions;

Being mindful of the fact that despite all efforts made for the promotion of women's rights, gender inequality and injustice contrary to human dignity still persists between women and men both in the extent of power at decision-making and in mechanisms to promote the advancement of women;

Being aware of the importance of promoting the full and effective participation of women in scientific, social, political, cultural and economic affairs, and peace dialogue particularly in upcoming issues, including COVID- 19 pandemic response and recovery;

Reaffirming that inclusion of women in positions of power and elected bodies, and also their involvement in the decision making process, strengthens the development of democratic principles in public life and increases the sustainable development;

Noting that women face obstacles in entering Parliaments includes political, socio-economic and cultural environment;

Acknowledging the necessity to place on the agenda of APA meetings matters of importance in this regard such as eliminating violence against women, empowerment of women and their participation in political and economic life, and prevention of all kinds of harassments, sexual violence against women and girls, trafficking, and other types of exploitation including in situation of armed conflict particularly amid the humanitarian situations and emergencies;

Considering women's issues, including gender stereotype women's empowerment, eliminating violence and discrimination which prevent them to enjoy access to health services, education, equal opportunity, and fair pay; and seek to engage women in political, economic and social aspects of life;

Stressing our resolve to participate and contribute actively in the deliberation of issues relating to women's empowerment and participation in APA meetings;

Noting that CEDAW (Convention on the Elimination of All forms of Discrimination against Women) as well as the decisions of the Fourth World Conference on Women Beijing 1995, and its subsequent periodic follow-up conferences, being held every five years from Beijing +1 to Beijing + 5, have all developed a comprehensive framework for the protection and empowerment of women and girls, eliminating all forms of discrimination against them and ensuring that they obtain their legitimate rights for it states parties;

Underlining the need to facilitate networking between women parliamentarians of Asia to meet the challenges in women's issues, including in humanitarian situation, amid the Covid-19 pandemic and in combating the negative impact of unilateral coercive measures;

We express our deep concern about the negative and unfortunate consequences of the outbreak of the Covid-19 pandemic that have affected women in general, and the breadwinners in particular; and call on states and governments to take this matter into consideration, and they embark on the process of developing pandemic response and recovery policies;

We therefore,

1. **Encourage** APA Member Parliaments to ensure the full and effective inclusion of women in social, cultural, economic, political, and sustainable development affairs in Asia, at national, regional, and international levels as appropriate;
2. **Encourage** APA Member Parliaments to adopt legislations to facilitate women's representations in Asian Parliaments;
3. **Encourage** APA Women Parliamentarians to lead by example and place the interest of women at the heart of policy and decision making as an endeavor to encourage and engage more women into politics;
4. **Recommend** the importance of information and awareness campaigns to promote the integration of women into political participation and decision – making with a view to facilitate reaching national and international parliamentary institutions;
5. **Encourage** APA Member Parliaments to recognize the concerns of and discrimination and inequalities experienced by women, and to effectively implement the relevant provisions of United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development which promote gender equality and empowerment of women with respect for national and cultural particularities of the Member States, in line with international law, as applicable;
6. **Encourage** APA Member Parliaments to recognize that gender equality and empowerment of women as a stand-alone goal with clear targets and indicators that must be achieved through implementation of goal 5 of the Sustainable Development Goals (SDGs) with respect to national and cultural particularities of the Member States, in line with international law, as applicable;

Emphasizing the concept of family values as a basic unit to build a healthy and viable society,

7. **Determine** to enhance the activities of the Coordinating Meeting of APA Women Parliamentarian through more effective exchange of views and close interaction;
8. **Request** the Special Committee of APA Women Parliamentarians to expand the scope of its activities under the auspices of Standing Committee on Social and Cultural Affairs and to take appropriate measures to facilitate networking among women parliamentarians in Asia;
9. **Request** the APA Secretariat to assign one special part of the website of the Assembly to facilitate networking among women parliamentarians of Asia covering updated information on the activities of the APA Women Parliamentarians;

Express grave concern at the dire situation of millions of women in all war-torn and conflict-ridden areas who are inevitably in danger of and impacted by mortality and morbidity of themselves and their family members particularly their children;

10. **Express** support of APA Member Parliaments in advancing women, peace and security agenda, particularly by enhancing women's role peacebuilding activities.



Draft Resolution on Promoting Dialogue and Harmony among Followers of World Religions

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Noting the role of the United Nations Alliance of Civilizations in fostering the values of compassion, inclusion, and respect in working towards a more just peaceful, inclusive world, by promoting greater understanding, tolerance and respect among civilizations, cultures, religions and beliefs;

Recalling with appreciation various global, regional and sub-regional initiatives on mutual understanding and interfaith harmony including the United Nations General Assembly Resolution 65/5 (2010), the International Conference on Environment, Peace and the Dialogue among Civilizations and Cultures (2005), the Asia- Europe Meeting Interfaith Dialogue on the theme "Building Interfaith Harmony within the International Community" (2005), the High Level Conference on International and Inter-Religious Dialogue (2014), and the seventh global Forum of the United Nations Alliance of Civilizations, (2016), the VI Congress of the Leaders of World and Traditional Religions, (2018), the "Human Fraternity Document for World Peace and Living Together" issued by Human Fraternity Meeting, (2019);

Being mindful of the fact that, Inter-Faith harmony among followers of different religions of the world in general and Asia, in particular, is of utmost importance for the survival and harmony of mankind and the promotion of the culture of peace, understanding, respect, security and tolerance;

Recognizing the essential role of dialogue among followers of different faiths and religions in enhancing mutual collaboration, harmony and cooperation among their followers;

Expressing the need to explore ways and means to intensify Inter-Faith Harmony and resultant cooperation to strengthen the international peace and security to make the world a better place to live;

Acknowledging that the moral imperatives of all religions, convictions and beliefs call for peace, tolerance and mutual understanding;

Commending the initiatives taken by the United Nations in support of dialogue among civilizations and citizens and followers of religions, foremost among which is the United Nations Alliance of Civilizations UNAOC;

Also welcoming the initiatives of some countries who promote dialogue among people of different religions, including the Center for Interreligious and Intercultural Dialogue (KAICID), which was established in 2012, and the Global Center for Peaceful Coexistence that was established in 2018 and the inauguration of the Chair for Interfaith Dialogue and Peaceful Coexistence at Sapienza University in Rome in 2018;

We therefore,

1. **Decide** to apply for Asian Parliamentary Assembly's membership to the Group of Friends of the UN Alliance of Civilizations as proposed by Turkiye during the 11th General Assembly with a view to contribute the efforts of providing lasting solutions to the rising trends of discrimination, xenophobia, intolerance and extremism;
2. **Maintain** that a regular dialogue between the APA Member Parliaments become an effective supplement for addressing the challenges of ongoing international conflicts based on religious differences and discrepancies;
3. **Denounce** the hatred stereotyping of persons based on their ethnicity and religion condemning any activity that leads towards the division between the followers of different faiths;
4. **Underline** the importance of moderation in as a value within societies for countering violent extremism and for further contributing to the promotion of inter-faith and inter-cultural dialogue, tolerance, understanding and cooperation and Encourage efforts, as appropriate, to enable voice of moderation to work together in order to build a more secure, inclusive and peaceful world;
5. **Declare** that extremism and terrorism can not be attributed or accredited to any religion or nationality as these are common enemies of all humanity;
6. **Consider** that any form of discrimination based on religion, belief, faith or ethnic adherence is contrary to the merits of inter-faith dialogue and has no place in the community of civilized nations;
7. **Encourage** APA Member Parliaments to consider providing a respective national legal instrument, with the aim of creating a conducive atmosphere for inter-faith dialogue and cooperation as well as harmony among all religions;
8. **Deplore**, in the strongest terms, all atrocities and acts of violence, committed by extremist and terrorist groups under the guise of religions and call upon all states to refrain from providing any support to such terrorist groups;
9. **Condemn** the misuse and distortion of religious beliefs, by extremist groups and their followers, which inflame intra-faith as well as inter-faith hatred and hold them accountable for instigation of ill-judgment, violence, and brutality against people of other religions and faiths;

Condemn the shameful acts and the exploitation of freedom of opinion and expression to offend religious beliefs and divine books, which constitutes a serious offense to the feelings of hundreds of millions of Muslims around the world;

10. **Strongly condemn** any advocacy of hatred based on religion or belief which constitutes incitement to discrimination, hostility or violence, whether it involves the use of print, audiovisual or electronic media or any other means;
11. **Call upon** the international community to be cognizant of humanitarian situations in Asia;
12. **Urge** all APA Member Parliaments to intensify their efforts for the development of international and regional frameworks to promote best practices which leads towards the inter faith harmony and collaboration;
13. **Invite** Member Parliaments to further promote reconciliation to help to ensure durable peace and sustained development, including by working with faith leaders and communities and through reconciliatory measures and acts of service and by encouraging forgiveness and compassion among individuals;
14. **Encourage** all member parliaments to pass laws and legislation to criminalize acts associated with defamation of religions and their sanctities, combat all forms of discrimination, and firmly renounce hate speech and Islamophobia;
15. **Emphasize** the importance of the concerted efforts of the international community in establishing specialized centers to combat extremist ideology and terrorism, in order to promote a culture of peace, security, and tolerance;
16. **Encourage** Asian countries to adhere to the principles and values set out in the Human Fraternity Document for World Peace and Living Together, reflecting the values of tolerance, moderation, and the rejection of racism;
17. **Encourage** Asian countries to develop a tolerance award to support the efforts in the fields of peace and tolerance;
18. **Request** the APA Secretary-General to seek the views as well as measures taken by APA Member Parliaments to implement this resolution and to report thereon to the next meeting of the Standing Committee on Social and Cultural Affairs.



Draft Resolution on Legal and Legislative Cooperation in Combating the Smuggling of Cultural Items in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA/Resolution/2013/05 of 9 December 2013 on Protecting and Respecting Cultural Diversity in Asia;

Recalling the relevant provisions where applicable on the protection of cultural heritage including the four Geneva Conventions (1949), the Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (1954) and its related protocols, the Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property (1970), the *Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage* (1972), UNESCO Convention on the Protection of the Underwater Cultural Heritage (2001), the New Delhi UNESCO Recommendation of 1956 concerning excavations undertaken in occupied territories, the inscription of the Old City of Jerusalem and its Walls at the request of Jordan on the World Heritage List (1981) and on the List of World Heritage in Danger (1982) and related recommendations, resolutions and decisions of UNESCO, (UNESCO, the World Heritage Committee, Decision: 42 COM 7A.21, Old City of Jerusalem and its Walls (site proposed by Jordan, C 148 rev);

Underlining the obligation for all States Parties to urgently implement the provisions in paragraphs 15 to 17 of the United Nations Security Council Resolution 2199 (2015), in reference to the cultural heritage at risk in Iraq and Syria;

Taking into account the United Nations Security Council Resolution 2347 (2017) which aims at mainstreaming the protection of cultural heritage at the global level;

Recalling the United Nations General Assembly resolution 66/180 of 19 December 2011 on “Strengthening Crime Prevention and Criminal Justice Responses to Protect Cultural Property, especially with regard to its Trafficking”, in which the Assembly urged Member States and relevant institutions, as appropriate, to reinforce and fully implement mechanisms to strengthen international cooperation, including mutual legal assistance, in order to combat all forms and aspects of trafficking in cultural property and related offences, such as the theft, looting, damage, removal, pillage and destruction of cultural property, and to facilitate the recovery and return of stolen and looted cultural property, and recalling also General Assembly resolutions 68/186 of 18 December 2013 on strengthening crime prevention and criminal justice responses to protect cultural property, especially with regard to its trafficking 69/196 of 18 December 2014, entitled “International Guidelines for Crime Prevention and Criminal Justice Responses

with Respect to Trafficking in Cultural Property and Other Related Offences”, and 70/76 of 9 December 2015 on return or restitution of cultural property to the countries of origin;

Welcoming the important and active role that the UN and its relevant agencies play in countering money laundering and terrorist financing linked to trade in smuggled artifacts, in particular, in Asia;

Expressing deep concern about the growing problem of smuggling of cultural items in Asia;

Affirming the important role of parliaments prevailing upon the governments to develop a national strategy including a legal framework to combat smuggling of cultural items;

Considering the smuggling of cultural property from Asia a threat to the richness of Asian cultural heritage;

Recognizing the role of parliaments to enhance public awareness about the threat to national identity and heritage of states from which cultural items are smuggled abroad;

Recognizing also the need to enhance national capacities, including parliamentary capacity to reinforce national strategy to combat smuggling of cultural items; *We therefore,*

1. **Urge** all APA Member Parliaments to utilize their legislative role to prevent and punish the smuggling of cultural objects in Asia and facilitate concerted efforts to return the stolen items back to their original locations without any cost to the original owner country;
2. **Call on** all APA member parliaments that have not yet done so to consider ratifying the Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (1954), UNESCO Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property (1970), UNESCO Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage (1972), UNESCO Convention on the Protection of the Underwater Cultural Heritage (2001) and the UNESCO Convention for the Safeguarding of Intangible Cultural Heritage (2003);
3. **Request** all APA Member Parliaments to strengthen their national legislation on protecting cultural properties and combatting all forms of smuggling in cultural property and related offences to be enacted on the basis of the common principles prepared by APA Secretariat and annexed to this resolution, and in accordance with their own internal legislative procedures;
4. **Express** support for the further strengthening of the system of management to protect movable cultural heritage from theft and smuggling of cultural properties;
5. **Urge** APA member parliament and national government to work more closely in the development of legislations and implementation of laws aiming at the combat of cross-border illicit trade and smuggling of cultural artifacts and other cultural

assets, while also ensuring mutual support and assistance by law-enforcement bodies in the combat operations;

6. **Also Urge** all Member Parliaments to exercise efforts to jointly register their shared tangible and intangible cultural heritages at UNESCO's relevant list.



Draft Resolution on Effective Cooperation in Combating Illicit Drug Trafficking in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the report of the Standing Committee meeting on Social and Cultural Affairs held in Tehran, Islamic Republic of Iran, on 13-14 September 2011;

Mindful of the fact that illicit drug trafficking and its negative impact on health, safety, public order, governance, economic development and social health constitutes a prime concern in Asia and deserves a comprehensive consideration by the APA;

Stressing the need to continue to take concentrated measures within the framework of the Paris Pact in order to strengthen cross-border cooperation and information exchanged with a view to countering illicit cultivation of narcotic crops, production and trafficking of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursor chemical substances in Asia;

Emphasizing that the danger of illicit drug trafficking is pervasive so there is an urgent need to mobilize efforts of all countries to curb the production of opium and heroin in the Asian continent and to dismantle networks of illicit drug trafficking from all over Asia;

Acknowledging that the States most affected by the transit of drugs, especially the developing countries among them, have made important contributions to and sacrifices in countering illicit drug trafficking and preventing illicitly trafficked substances from region and markets;

Emphasizing afresh the continuing need to provide concrete, sufficient and sustainable technical and capacity-building support to the States most affected by the transit of drugs, especially the developing countries among them, in their efforts to curb illicit drug trafficking and deal with associated challenges;

Recognizing that production and illicit trafficking of narcotics drugs, psychotropic substances and their precursor chemicals can be utilized for financing of other organized crimes, including terrorism;

Expressing the need to explore ways and means to intensify regional coordination among legislators to combat drug trafficking and make anti-drug policies a priority in programs of co-operation with, and of assistance to, the Asian countries which are affected by illicit drug trafficking;

Recognizing the interconnected challenges facing Asian countries, including continued illegal cultivation, production and trafficking of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursor chemicals that pose a serious threat to the region;

Expressing the need to increase international and regional support for the capacity building of law-enforcement agencies in the areas most affected by the illicit cultivation of narcotic crops, production and trafficking of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursor chemicals in Asia, and to intensify training programs for their law-enforcement staff;

Further recognizing the importance of “Alternative Development” program as an approach to reducing the cultivation of plants containing drug substances through rural development measures that has been strongly endorsed by UN Commission on Narcotic Drug;

Stressing the need to enhance joint co-operation with the relevant law-enforcement agencies of APA Member Parliaments focusing on clandestine heroin-producing laboratories and organized criminal groups involved in the illicit drugs trade, emphasizing the urgent need to increase efforts by the relevant UN Stakeholders aimed at integrated rural development, building infrastructure and supporting farmers engaged in alternative production;

Recognizing the need for more cooperation and intelligence sharing with a result-oriented approach between the law enforcement agencies of the Member States in and including customs and border authorities in order to better tackle smuggling of narcotics and psychotropic substances and their precursor chemicals within the region and beyond;

Supporting regional and international efforts to improve law enforcement in combating the production and trafficking of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursor chemicals and curtailing drug related financial activities;

Emphasizing the need to assist countries most affected by or at risk of the illicit cultivation of narcotic crops in developing its economy and diversifying agriculture so as to reduce people’s dependence on revenues from the illicit cultivation of narcotic crops and trafficking, of narcotic drugs, taking into account the United Nations Guiding Principles on Alternative Development and in line with national legislation;

Reaffirming that Alternative Development is crucial, lawful, viable and sustainable alternative to the illicit cultivation of narcotic crops, that it is an effective measure and one of the key components of policies and programs to counter illicit drug production and other drug-related crime challenges, and stressing that the implementation of the United Nations Guiding Principles on Alternative Development will contribute to the achievement of the Sustainable Development Goals contained in the 2030 Agenda for Sustainable Development;

Stressing the need to share best practices and take adequate measures in preventing, treatment and rehabilitation of drug addicts;

Expressing the need for more active and efficient international cooperation in combating illicit drug trafficking in Asia;

Attaching great importance to the efforts made by international and regional organizations including the United Nations (UN), office of drugs and crimes (UNODC) and the Asian Parliamentary Assembly (APA) to combat the threats of terrorism, illicit drug trafficking, transnational organized crime and legalization of income derived from criminal activity;

Underscoring that the Single Convention on Narcotic Drugs of 1961 as amended by the 1972 Protocol, the Convention on Psychotropic Substances of 1971, the United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances of 1988, and other relevant international instruments constitute the cornerstone of the international drug control system;

Reaffirming our unwavering commitment, including in the context addressing Narcotics Drugs, to ensure that all aspects of demand reduction and related measures, supply reduction and related measures, and international cooperation should be addressed in full conformity with the purposes and principles of the Charter of the United Nations, International Law, and the Universal Declaration of Human Rights, with full respect for the sovereignty and territorial integrity of States, the principle of nonintervention in the internal affairs of States, all human rights, fundamental freedoms, the inherent dignity of all individuals and the principles of equal rights and mutual respect among states;

We therefore,

1. **Call upon** Asian Parliaments to coordinate among themselves to review relevant legislation to address different aspects of combating illicit drug trafficking by harmonizing laws and making minimum punishment stronger;
2. **Call upon** Asian Parliaments to adopt laws on extradition of convicted persons on terrorism and illicit drug trafficking to their countries of origin for fair trial based on national legislations;
3. **Stress** the need to exchange information and best practices within APA Member Parliaments on combating illicit drug trafficking;
4. **Remain vigilant** to the new modus operandi through the digital world and also the availability of the new substances of drug which are not yet listed in the respective national illicit drug lists and call for strong cooperation between APA Member Countries on these issues;
5. **Reiterate** the need to coordinate and improve law enforcement activities to combat the production and trafficking of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursor chemicals and curtailing the flow of illicit drug more effectively;

6. **Encourage** the APA Member Parliaments to consider adopting relevant legislation regulations to strengthen international cooperation to support comprehensive and sustainable alternative development programs, as an essential elements of successful crop control strategies, especially in areas affected by or at risk of the illicit cultivation of crops, taking into account the United Nations Guiding Principles on Alternative Development and Member Parliaments with extensive relevant expertise to continue to share best practices, upon request;
7. **Underline** the importance of effectively using international financial assistance for the creation of alternative economic opportunities in order to ensure a sustainable anti-drug policy;
8. **Call upon** APA Asian Parliaments to enable civil society as an effective partner of parliaments and to enhance the role of mass media in combating drug trafficking in Asia;
9. **Encourage** all APA Member Parliaments to support their respective governments in order to coordinate with international and regional organizations including the United Nations (UN) to combat the threats of terrorism, illicit drug trafficking, transnational organized crime and legalization of income derived from criminal activities;
10. **Urge** that a regular dialogue on supporting joint actions of Asian governments against abovementioned threats within APA could become an effective supplement for addressing the challenges of international illicit drug trafficking and transnational organized crime in the region;
11. **Express** our commitment to encourage and enhance cooperation with all relevant states and international and regional organizations, on matters of common interest in the spirit of this resolution on rendering assistance to combat illicit drug trafficking;
12. **Encourage** networking of the relevant national agencies or organizations in Asia dealing with transnational crimes to further enhance information dissemination and intelligence exchange;
13. **Request** the APA Secretary General to seek the views of all Member Parliaments on ways and means for effective implementation of this resolution.



Draft Resolution on Humanitarian Aid to Syria, Iraq, Yemen, Gaza and Myanmar on the Verge of the Humanitarian Catastrophe

(The Standing Committee recommends that this draft resolution be removed from its Agenda)

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Welcoming the efforts by the United Nations and the international community aimed at achieving a political solution to the Syrian crisis on the basis of UN Security Council Resolution No. 2254 (2015). (Turkiye)

~~*Welcoming* the establishment of ceasefire regime in SAR ON 30 December 2016 and the Memorandum on the de-escalating zones in the SAR, signed in Astana, Republic of Kazakhstan, on 4 May 2017;~~ (Turkiye)

Appreciating also the efforts by the Astana platform for ensuring the calm on the ground, advancing the political process in accordance with the UNSC Resolution No. 2254 and implementing confidence-building measures. (Turkiye)

Highlighting the Memorandum on Stabilization of the Situation in the Idlib De-escalation Area, signed in Sochi, Russian Federation, on 17 September 2018 and the “Additional Protocol to the Memorandum on the Stabilization of the Situation in the Idlib De-Escalation Area, signed in Moscow, Russian Federation, on 5 March 2020. (Turkiye)

Recalling UN Security Council resolutions 2139 and 2165;

Also recalling the United Nations Charter (1945), the Universal Declaration of Human Rights (1948), the United Nations Declaration on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1963), the International Covenant on Civil and Political Rights (1966); (Indonesia)

Appreciating the renewal of UN Security Council Resolution 2165 on 13 December 2018 and the ability to enable cross border assistance in Syria;

Being concerned about the ongoing humanitarian catastrophe in Syria, Iraq, Yemen, Gaza and Myanmar and about deprivations inflicted upon the internally displaced persons and refugees or any other affected in those countries;

~~*Welcoming* the achievements of the Astana format since January 2017, in particular, the progress made in reducing violence across the Syrian Arab Republic and contributing to peace, security and stability in the country; (Turkiye)~~

Reaffirming their determination to continue joint efforts aimed at protecting civilians and improving their humanitarian situation via facilitating rapid, safe and unhindered humanitarian access to the nations of Syria, Iraq, Yemen and Myanmar;

Acknowledging that the international organizations, including parliamentary ones and NGOs and individual countries shall support delivery of humanitarian aid to civilians trapped in a humanitarian crisis across the globe;

“Concerned with the devastating effects of the earthquakes of 6 February that took place in Türkiye and Syria, further deteriorating the already dire humanitarian situation especially in northwest Syria;” (Türkiye)

Welcoming all measures taken by APA Members Parliaments’ governments to assist Syrian, Iraqi, Yemeni and Myanmar displaced persons and⁵ refugees including, inter alia, through providing them with humanitarian aids, safe border crossing and temporary settlement;

Welcoming APA countries who have announced opening their international borders to refugees;

We therefore,

1. **Deliver** humanitarian support to Syrian, Iraqi, Yemeni and Myanmar civilians across conflict lines and border crossings both multilaterally and bilaterally in accordance with UN General Assembly Resolution 46/182;
2. **Support** efforts of countries that host refugees and provide humanitarian aid and recommend to take every effort to facilitate aid delivery in Iraq, Syria, Yemen, Gaza and Myanmar;
3. **Encourage** all relevant parties to further allow UN humanitarian agencies and their partners to utilize routes across conflict lines and border crossings in Syria in accordance with UN General Assembly resolution 46/182 and UN Security Council resolutions 2139 and 2165;
4. **Provide** assistance to Iraqi, Syrian, Yemeni, Gaza and Myanmar internally displaced persons and refugees, deprived of basic needs and desperate in search of shelter;

⁵ Delegation of Türkiye expressed reservation on “displaced persons and” in this paragraph.

5. **Stress** that humanitarian aid delivery in Syria, Iraq, Yemen, Gaza and Myanmar should be carried on in accordance with International Law and National Legislations of these States and condemn any attempt to violate those laws;

Urge Syria, Iraq, Yemen, and Myanmar authorities to take an urgent and immediate measures to put an end to all acts that are in violation of human rights, international law, and other international covenants and ask APA Member Parliaments to maintain an effective and constructive communication with them; (New Para: Indonesia)

6. **Assist** in creating conditions for the safe and voluntary return as well as their unconditional repatriation of refugees and internally displaced persons (IDPs) to their original places of residence in Syria and Iraq, Myanmar and Yemen;
7. **Encourage** APA Member Parliaments to closely monitor the safe, voluntary and unconditional repatriation of refugees ~~and internally displaced persons~~ (Turkiye) in order to ensure the sustainability of the process and the safety of the refugees;

Call upon APA Member Parliament to engage with the respective regional organization, civil society organization, and local communities in order to bridge a constructive communication and promote peace and security in Syria, Iraq, Yemen, Gaza, and Myanmar; (New Para: Indonesia)

“Encourage all APA members to contribute financially to ongoing international humanitarian relief efforts in Syria, Yemen, Gaza and Myanmar.” (Turkiye)



Draft Resolution on Protection and Promotion of the Rights of Migrant Workers in Asia

(The Standing Committee recommends that this draft resolution be removed from its Agenda)

Members of the Asian Parliamentary Assembly representing signatory states who are parties to the relevant international conventions and agreements;

Acknowledging that the development of migrant workers and the protection of their rights are in line with the principles of human rights and contribute to the development and promotion of friendly relations among countries;

Recalling the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Convention on the Rights of the Child and other relevant international instruments to which the States members of the Asian Parliamentary Assembly are parties;

Noting that the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families, the International Labor Organization (ILO) Convention 97 concerning Migration for Employment, ILO Convention 143 concerning Migrant Workers (Supplementary Provision), established a broad legal framework for the protection of migrant workers if applicable;

Taking note of the importance of the 2016 New York Declaration on Refugee and Migrants and ASEAN Consensus on the Protection and the Promotion of the Rights of Migrant Workers⁶;

Acknowledging the significance of ILO Conventions concerning the protection of the rights of migrant workers as well as United Nations Convention against Transnational Organized Crime and Protocols Thereto ‘Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children’ and ‘Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air in promoting human rights of Asian migrant workers without prejudice to their sex, race, language, religion, nationality, or ethnic origin;

⁶ Adopted with reservations from Thailand.

Noting the adoption of ILO Convention Concerning Decent Work for Domestic Workers at the 100th International Labor Organization (ILO) Conference in Geneva, 2011 as a global recognition of the rights of domestic workers where many of them are migrants;

Underlining the importance of establishing a national legal framework as well as a broad legal framework for the protection of the rights of migrant workers and noting the legal and illegal status of different cases;

Deeply concerned with the precarious conditions faced by migrant workers such as violating of their human rights including through harassment and violence, discrimination, low pay and low status jobs, unpaid jobs, and overwork;

Underlining the challenges that women migrant workers are facing such as forced confinement, low pay, non-payment, excessive working hours, physically strenuous activities and sexual harassment and abuse, human trafficking and migrant smuggling, and prostitution;

Recognizing that unsettled status of immigrants prevents the establishment of conditions for full scale and comprehensive protection of their right by governments of the countries of destination or transit;

Emphasizing that adaptation of labor immigrants to local conditions and working activity in destination states as well as integration into recipient society are important factors which contribute to effective exercise of the rights of labor immigrants;

Acknowledging the contribution of migrant workers to the society and economy of both receiving and sending states and their input to the development and prosperity of the region;

Bearing in mind the importance of friendly relationships and cooperation among governments, parliaments and the peoples of Asia in solving the problems relating to Asian migrant workers; and in particular, providing repatriation assistance services such as coordination with families, airport assistance, domestic transport, temporary shelter, medical and rehabilitation services;

Recognizing the significant role of parliaments both in strengthening social and human rights policies, and in harmonizing an Asian approach on protecting the rights of migrant workers in Asia;

Confirming that providing adequate measures on the protection and promotion of the rights of migrant workers in Asia is part of a shared responsibility among Asian Countries toward a common vision for security and prosperity, which focused on the improvement of the quality of life of its people;

Concerned with the exodus of people who have tried to flee from their homelands in Asia to some European countries, due to lack or deficiency of security, food, health service, accommodation, employment and so forth; many of whom are young migrant workers;

Noting with great concern that ethnic and other forms of intolerance are the major causes of forced migration;

We therefore,

1. **Encourage** APA Member Parliaments to consider accession to the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families to stress Asian commitment on the protection of the rights of migrant workers and humanitarian issues in Asia;
2. **Call upon** APA Member Parliaments to enhance and harmonize their actions towards a better protection of migrant workers' rights, especially the cases of women and children;
3. **Also Call Upon** APA Member Parliaments to urge their respective Government to integrate visions, principles, objectives and commitments enshrined under the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration adopted at the UN Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration held in Morocco, December 2018 into their migrant-related national policies;
4. **Request** APA sending countries to provide migrant workers with adequate skills and knowledge **as well as pre-departure orientation (Thailand)** in order to be able to fulfill their task and understand the culture, prevailing laws and regulation in the receiving countries;
5. **Emphasizing** that Urge the APA Member States should to facilitate vocational training for migrant labor forces ~~so that those migrant workers can integrate migrant workers in order to integrate them (Thailand)~~ into the receiving country, ~~ensuring their life and contributing to~~ **thereby enhancing their quality of life and their contribution to the (Thailand) socio-economic development, stability and security in of (Thailand) every receiving (Thailand) country;**
6. **Urge** APA Member Parliaments to ensure that, in case of violation of domestic laws, such laws should be applied in a fair and just manner to both migrant workers and citizens;
7. **Encourage** the promotion of bilateral and regional cooperation among countries in all areas and issues of migrant workers to maximize the potential benefits and minimize the negative impacts of migration;
8. **Encourage** the respective States of the APA Member Parliaments to consider bilateral, or regional agreements including Mandatory Consular Notification Agreement under the spirit of Vienna Convention on Consular Relations; whereby the sending countries are well informed on the legal problems faced by their migrant workers;

9. **Emphasize** the importance of involving United Nations system, international organizations, civil society, and non-government organizations, and increasing participation and interaction with all stakeholders to enable government to develop better policies and supervise the implementation of regulations on migrant workers issues;
10. **Recommend** APA Member Parliaments to provide adequate information on regulation, legislation and policies related to migrant workers in their respective countries, and to share information and best practices as well as opportunities and challenges encountered by Asian countries in relation to the protection and promotion of migrant workers' rights and welfare;
11. **Urge** the APA relevant member countries to promote fair and proper working conditions, proper minimum wages, and adequate access to decent living conditions and health for migrant workers;
12. **Request** the Secretary-General to coordinate with APA Member Parliaments on the progress to implement this resolution and submit a report thereon to the meeting of the Standing committee on Social and Cultural Affairs.



Draft Resolution on the Promotion of Quality Child and Youth Development for Sustainable Society in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling UN General Assembly resolution 70/1 of 25 September 2015, during which the General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development and recognized children and youth as critical agents of change;

Recognizing the role of parliaments in promoting the human rights and empowerment of children and youth in Asia;

Stressing on the commitment of the implementation of the Sustainable Development Goals, in particular Goals 4, 5, 8, 16, based on national rules and cultural backgrounds, in line with international law as applicable, as the basis for building sustainable, peaceful and inclusive societies in Asia;

Recognizing that the cooperation between APA Member Parliaments can be instrumental in promoting quality child and youth development in the region;

Reaffirming that the general principles of the Convention on the Rights of the Child, including the best interests of the child, non-discrimination, participation and survival and development, provide the international legal framework for actions concerning children to ensure that their rights are protected, based on national rules and cultural background and in line with international law as applicable;

Reaffirming the World Program of Action on Youth including the best interests of the youth, non-discrimination, participation, survival and development and provide framework of actions concerning youth; to ensure youth are protected in their rights;

We therefore,

1. **Call upon** APA Member Parliaments to recognize the importance of the quality child and youth development and to consider, with participation of children and youth, the provision of comprehensive social welfare, including access to health care, nutrition, quality education, training for skill development and other essential services to empower children and youth as healthy, responsible and productive members of society;

2. **Encourage** APA Member Parliaments to take appropriate measures to enhance cooperation among Member Parliaments to promote quality child and youth development, care and assistance, as well as to protect all children and youth from all forms of violence, abuse, radicalization, exploitation and discrimination;
3. **Also encourage** APA Member Parliaments to strengthen and, where necessary, enact or reform legislations to ensure that all children and youth are protected against all forms of violence, as well as to improve child and youth development schemes;
4. **Request** the APA Secretary-General to submit, in collaboration with APA Member Parliaments, a report to the meeting of the Standing Committee on Social and Cultural Affairs Parliaments on the implementation of this resolution.



Draft Resolution on Ageing Society in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling its resolution 2017/12 Resolution on The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals and resolution 2017/17 on Collaboration on Health Equity in Asia;

Recalling UN General Assembly resolution 57/167 of 18 December 2002, in which it endorsed the Political Declaration and the Madrid International Plan of Action on Ageing, and subsequent resolutions No. 59/150 of 01 February 2005 on the Follow-up to the Second World Assembly on Ageing;

Welcoming UN General Assembly resolution 70/1 of 25 September 2015, in which the General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development, and stressing the need to ensure that issues of relevance to older persons are taken into account in its implementation in order to ensure that no one is left behind, including older persons;

Recognizing that the ageing population in many countries in Asia is rapidly growing whereas the fertility rates in those respective countries are significantly declining;

Acknowledging that the older persons in Asia are expected to account for over 17 percent by 2030, due to higher life expectancy;

Being concerned that misconception and prejudice remains a challenge to opportunity for and engagement of older persons in productive employment in some countries, taking into account the unique culture of respect towards older persons in Asia;

Being mindful that public adaptation and preparedness through a life-course, multifaceted approach are keys to help society effectively respond to the burdens as commonly regarded in aged society;

Acknowledging that older persons have made significant contribution to national social and economic gains and, therefore, enactment of effective legislation should be encouraged to remove barriers in realizing full potential of older persons;

We therefore,

1. **Calls upon** APA Member Parliaments to consider developing and adopting legislations on social protection, health-care services, and employment opportunities for older persons, as well as exploring innovative legislations such as phased-retirement, job sharing and part-time works;
2. **Encourage** APA Member Parliaments to monitor the implementation of their respective governments' ageing policies and to accord priority to the availability of evidence-based, accurate, reliable and up-to-date data and information in order to ensure effective, efficient and sustainable implementation;
3. **Urge** APA Member Parliaments to exercise their constituent authority to maximize opportunities for older persons, including through promoting flexible work and alternative employability arrangements, as appropriate;
4. **Encourage** APA Member Parliaments to work with their relevant constituencies and community-based mechanisms to promote an enabling volunteer environment for older persons, taking into account different social contexts and norms;
5. **Encourage** APA Member Parliaments to develop legislation and policies to promote an enabling environment to the lives of older persons and to proactively provide services to them and improve the quality of such services, particularly health services;
6. **Stress** the importance of promoting and supporting international efforts, particularly the efforts exerted by the United Nations, as the UN launched a set of goals that include raising awareness of the health needs of the older persons and their contributions to the communities in which they live, and a better understanding of Covid19 pandemic's impact on them in order to achieve the 2030 sustainable development objectives;
7. **Call on** member parliaments to encourage their governments to continuously launch programs, initiatives, and events in social development centers in Asian countries in cooperation with the government and national institutions to raise awareness among all segments of society about the needs of the older persons, on the one hand, motivate the older persons and consolidate their role on the other hand. This, in turn, shall actuate all aspects of the active lives of older persons, and ensure their active and continuous participation in their communities.
8. **Encourages** the international community and the relevant agencies of the United Nations system, within their respective mandates, to support national efforts to provide funding for research and data-collection initiatives on ageing, as appropriate, in order to better understand the challenges and opportunities presented by population ageing and to provide policymakers with more accurate and more specific information with regard to ageing, as well as to include indicators that provide an evidence base for the equitable delivery and effective monitoring of the implementation of the Sustainable Development Goals, the New Urban Agenda 20 and national policymaking, as well as to gain a better understanding of

how to promote ageing in a way that is not adversely affected by rapid urbanization and gentrification;



Draft Resolution on Human Development in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling our commitment to the United Nations Sustainable Development Goals for the years 2015-2030, which includes poverty eradication and focuses on providing good health, welfare, gender equality, appropriate education and work, and economic growth; Especially in view of the need to contain the repercussions of the Covid-19 pandemic outbreak on these areas in the countries of the continent; and the need for response and recovery policies from the pandemic to include a guarantee that reverses the negative impact of the pandemic on it; and the return of the sustainable development process to the right track;

Reaffirming on APA Goals to harness cooperation to use enormous human and natural resources, and to ensure the interests of all member states;

Reminding parliament members of APA to take collective procedures for supporting governments and other active parties in the region, and to promote the exchange of opinions and expertise with parliaments from other regions, in the context of poverty eradication and promoting equality;

Recognizing that human development is an extensive and accumulative process that, bears not only financial and economic aspects, but also covers social, cultural, health, natural environment and political domains, with an ultimate goal of human prosperity;

Taking into consideration acts related to the UN Development Program (UNDP) particularly the Human Development Report 2020: The next frontier: Human Development and Anthropocene;

Emphasizing that the human element is the basis of renaissance and material development in different societies;

Emphasizing the fundamental role of parliaments through the enactment of legislation, budget adoption, and their role in ensuring human development;

Affirming on the need to train Asian human resources to realize one of the most important feature of economic globalization by enhancing their competitive capabilities in the world market while utilizing the dynamics of globalization in which the balance of economic power keeps changing;

We therefore,

1. **Encourage** setting a unified criterion for national capacity building;
2. **Urge** developed countries and also regional United Nation office in Asia to support the proposed training center project and encourage their parliaments to take steps towards the realization of this goal in compliance with the United Nations Sustainable Development Goals;
3. **Call on** APA Member Parliaments to increase the budgetary allocations for education, health, and housing for their direct impact on developing human capital, offer adequate opportunities for the human element for creativity, innovation, and active participation in looking ahead;
4. **Also call on** APA Member Parliaments to create strategic partnerships and work closely with governments and public institutions on issues related to promoting human development.



Draft Resolution on Tourism Cooperation in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling our commitment to the resolution adopted by the United Nations General Assembly on 25 September 2015, titled “Transforming our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development” (A/RES/70/1), which exhorts to develop and implement policies to promote more resilient, inclusive and sustainable tourism sector, and acknowledges the role of tourism in creating jobs and promoting local culture and products as well as preserving them for the future generations and UN General Assembly resolution A/RES/75/229 on Promotion of sustainable tourism, including ecotourism, for poverty eradication and environment protection;

Recalling its resolution 2017/12 Resolution on The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals;

Recognizing that sustainable tourism, including ecotourism, health tourism, cultural tourism, pilgrimage tourism is a cross-cutting activity that effectively contribute to the three dimensions of sustainable development and the achievement of the Sustainable Development Goals, including by fostering economic growth, alleviating poverty, creating full and productive employment and decent work for all, accelerating the change to more sustainable consumption and production patterns and promoting the sustainable use of oceans, seas and marine resources, promoting local culture, improving the quality of life and the economic empowerment of young people and development of better living conditions for rural populations;

Being cognizant of the economic significance of the tourism and travel sectors as well as their roles in achieving the Sustainable Development Goals, in particular in the protection of cultural and natural heritage and contribution to enhanced mutual understanding and better relations among peoples as a platform for peace and stability and acknowledging the contribution of tourism industry to the economic development of the societies and as a tool for promoting understanding, peace and prosperity among nations;

Underlining the vast potential of the our region in the field of tourism and its ability to increase the region’s share in global tourism and calling upon the need for protection and conservation of its natural and cultural heritage and safeguarding cultural richness, natural beauty, social values as well as local communities and traditions of the indigenous peoples;

Re-emphasizing cultural diversity and protection of cultural heritage in Asia and recognizing the potential of multilateral regional frameworks such as the Asia Cooperation Dialogue

(ACD), an Asia wide forum which declared “culture and tourism” as well as “education and human resource development” as two out of its six priority areas of cooperation;

Considering the deep-rooted, comprehensive and ever-growing relations between the Asian Parliamentary Assembly Member States, including in trade, tourism and travel as well as the need to make best use of this potential;

Recognizing the significant role of parliaments in promoting tourism industry, which employs and provides livelihoods to high number of people in the Member Countries;

Noting the initiatives launched and the events organized at the sub regional, regional and international levels in the field of sustainable tourism;

Highlighting promotion of dialogue and harmony among followers of World Religions and different faiths;

Emphasizing that simplified procedures that will encourage travels among the Member Countries for touristic purposes will not only help our people interact more, will also make our destinations of cultural and historical values better-known to our people;

We, therefore,

1. **Recognize** that tourism plays a significant role in strengthening people to people contact, cultural cooperation and social and economic development, which will contribute to the regional integration and connectivity in Asia;
2. **Encourage** enhanced dialogue and cooperation in the areas of culture and tourism among the Asian Parliamentary Assembly Member Countries, also within the framework of relevant multilateral fora;
3. **Promote** Inter- regional tourism cooperation through regional integration organizations particularly ASEAN, ECO, OIC and other existing platforms and support regional tourism exchanges particularly for persons engaged in the tourism industry;
4. **Encourage** regional guidelines by competent institutions that will facilitate comfortable, safe and healthy travel among the Asian Parliamentary Assembly Membercountries;
5. **Promote** Silk Road tourism through arranging events and festivals and in cooperation with the international community and relevant organizations will be revived;
6. **Call for** the mobilization of our resources in all tourism-related areas and sectors such as transportation, accommodation, gastronomy, public health by relevant institutions, and ensuring broader participation of all stakeholders to generate a sustainable structure in tourism and travel sectors;

7. **Establish** our region as a peaceful and green tourism destination with diverse products and high quality services while ensuring responsible and sustainable tourism development and upgrading quality of life of the people through effective involvement of all stake holders throughout the process;
8. **Encourage** our citizens to travel to the Member Countries and to work with our respective tour operators, airlines, hotels and all relevant stakeholders and ensure close cooperation between our respective tourism, transportation and health authorities;
9. **Invite** the Members of the Asian Parliamentary Assembly to undertake concrete steps in line with the principles put forward by the United Nation World Tourism Organization to initiate multilateral mechanisms to further re-energize and promote tourism sector by coordinating and aligning efforts and measures taken by each nation in Asia;
10. **Support** to establish a cooperative regional mechanism such as Asian Tourism Forum under the aegis of the Asian Parliamentary Assembly, with participation of stakeholders across different levels of public and private sectors, in order to promote the tourism sector;
11. **Facilitate** Visa procedures for the citizens of the Region;
12. **Strengthen** and diversify tourism health/medical, culture, winter, sea, mountain desert, religious and other niche areas/domains;
13. **Support** utilization of electronic media, human resource development and capacity building activities;
14. **Devise** and promote green tourism strategy in collaboration with international tourism bodies;
15. **Encourage** private sector and local community involvement in the tourism activities will be strengthened;
16. Requests the Secretariat to submit to the next meeting of...,a report on the implementation of the present resolution, including recommendations on ways and means to promote sustainable tourism in Asia, in a balanced and integrated manner;



Draft Resolution on the Commission on Women

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling that the proposal to establish the Commission on Women was put forward and adopted at the 13th Plenary Session of APA held on 10 January, 2023 in Antalya, Republic of Türkiye;

Recognizing that despite the implementation of certain measures and decisive efforts towards the protection of women's rights and the elimination of gender discrimination in the Asian region, serious problems still exist in this area;

Drawing attention to the fact, that during armed conflicts in the Asian region, women and children become the most vulnerable social group and they experience the consequences of violence and human rights abuses, suffer from displacement, loss, poverty, and disintegration of families;

Underlining that the regional conflicts exacerbate already existing forms of discrimination against women and girls and put them at risk of human rights abuses;

Taking into account the need to take effective measures to protect refugee and internally displaced women from violence;

Considering the negative impact and bitter consequences of the COVID- 19 pandemic on women;

Realizing that gender-based discrimination, women trafficking, violence against women, domestic violence, sexual exploitation of women and girls are widespread in the Asian region;

Stressing the existence of serious problems, related to the increase in the number of out-of-school girls and its negative consequences;

Noting that widespread early marriages, limit the life prospects of young girls, hinder their opportunities to study and work, increase pregnancy-related health risks and lead to maternal mortality;

Underlining the low level of participation of women in political life and low level of representation of women in parliaments and governments, the importance of recognizing

women's participation in decision-making as a requirement for justice and democracy, as well as a necessary condition for taking into account their interests;

Realizing the impossibility of achieving the goals of equality, development and peace without the active participation of women at all levels of decision-making;

Stressing the importance of measures to increase the number of women in decision-making leadership positions in civil service, business, civil society and all other areas of society;

Noting the non-participation or weak representation of women in economic decision-making, including the process of forming rules in the financial, monetary, commercial and tax sphere;

Noting the existence of gaps in the legislation of certain states regarding women's rights, and women empowerment the fact that certain states lack proper women's support programs and strategies, while in some other states such programs are not implemented in a sufficient and timely manner;

Underlining lack of awareness in the field of women's rights and gender equality in society and in the mainstream media;

Being aware that the violation of women's rights and the existence of gender discrimination are among the biggest challenges in the field of human rights;

Guided by the purposes, principles and provisions of the Charter of the United Nations;

Considering some relevant international conventions as well as the decisions of the Fourth World Conference on Women (Beijing, 1995) and its subsequent periodic follow-up conferences have all developed a comprehensive framework for the protection and empowerment of women and girls, eliminating all forms of discrimination against them;

Recalling the adoption of the 2030 Agenda for Sustainable Development (excluding any conflicting clauses to Sharia), recognizing its universal, integrated and indivisible nature, and acknowledging that the 2030 Agenda, inter alia, addresses the elimination of all forms of violence against all women and girls, as well as ending all forms of discrimination against all women and girls,

Remembering the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, which provides a framework to effectively prevent and combat trafficking in persons,

Recognizing the need for the collection of information on the situation of women's rights;

Stressing that if urgent measures are not taken by states and international organizations to solve the mentioned problems, the risk of aggravation of the current situation will increase;

Taking into account that keeping the issue of protecting women's rights and elimination of gender inequality at the forefront of the APA activities will be expedient

We therefore,

1. **Decide** to establish the Commission on Women within the framework of the APA, which will make a significant contribution to the elimination of discrimination against women in Asian countries.
2. **Decide** that the Commission should mobilize the efforts and resources of APA Member Parliaments to draw attention to women's rights and gender equality problems and increase awareness on this issue on a systematic basis;
3. **Decide** that the Commission should support the creating conditions for women to fully exercise their political, economic, social, cultural and civil rights;
4. **Decide** that the Commission should contribute to the raising awareness about the situation of women in the member states;
5. **Decide** that the Commission should encourage APA Member Parliaments to strengthen the legal framework for the protection of women and girls in order to end violence and inequality;
6. **Decide** that the Commission shall encourage APA Member Parliaments to contribute to the strengthening of relevant national institutions on women's rights issues to improve the situation of women;
7. **Decide** that the Commission shall provide the consideration of women's rights and gender equality issues within the framework of APA's activities;
8. **Decide** that the Commission shall, inter alia:
 - (a) Play the role of a data collection mechanism on the situation with women's rights and gender equality in member states;
 - (b) Discuss the problems related to women's rights and gender equality within the framework of APA,
 - (c) Make recommendations to the Executive Council of APA and Plenary, contributing to the process of solving existing problems in the sphere of women's rights and gender equality;
 - (d) Submit an annual report on the situation with women in member states to the APA Plenary Sessions;
 - (e) Implement the systematic cooperation with other bodies of APA in order to more effectively promote the protection of women's rights;

- (f) Support the implementation of gender quotas regarding the composition of delegations in APA;
 - (g) Act as a mechanism for supporting women MP;
 - (h) Establish the relations between APA and committees on women's rights issues existing in national parliaments;
 - (i) Organize the relevant seminars and consultations in the sphere of women's rights and gender equality
9. **Decide** that the Commission shall be composed of one APA delegate from each Member Parliament. The Commission shall have a Chairperson, Vice-Chairperson, and Rapporteur, taking into consideration equitable geographical distributions. The Chairperson, Vice-Chairpersons, and Rapporteur will be elected from among the APA members for a two-year term of office by consensus. The annual meeting of the Commission shall be convened by the Member Parliament hosting the previous Plenary, unless following mutual agreement of the President and the Permanent Secretariat, they may be hosted by another Member Parliament (Rule 15.3 of the Rules of Procedure of the Plenary of the Asian Parliamentary Assembly).
10. **Call upon** APA Member Parliaments to take an active part in the activities of the Commission on Women being created.